منتدى غزة
للدراسات السياسية والاستراتيجية
الثالث عشر

نحو استراتيجية فلسطينية لإدارة الصراع

غزة – 2022

رئيس التحرير:

أ.عاطف المسلمي

مدير التحرير

د. خالد شعبان

هيئة التحرير :

أ.مطيع بسيسو

د.محمد الحافي

إشراف

أ.أحمد الطيبي

إعداد وتنسيق:

محمد خليل حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذا الكتاب أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني.

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء الدائرة

المحتويات

تقديم

كلمة دائرة العمل و التخطيط الفلسطيني..... د.أحمد مجدلاني 5

الجلسة الأولى: البيئة السياسية الخارجية للقضية الفلسطينية

إدارة الجلسة: د.محمد الحافي

المتغيرات الدولية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية..... د.إبراهيم خريشة 12

المتغيرات الإقليمية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية..... أ.عريب الرنتاوي 20

تعقيب..... د.حسام الدجني 29

الجلسة الثانية: الإستراتيجية الفلسطينية لمواجهة التحديات السياسية والإقتصادية

إدارة الجلسة: د.محمود عيسى

تداعيات الأزمة السياسية في إسرائيل على سياسة التقليص والإحتواء.....	د.خالد شعبان	38
السياسات الاقتصادية الفلسطينية في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية.....	د.مازن العجلة	48
الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية في مواجهة سياسة التقليص والإحتواء.....	أ.رمزي رباح	67
تعقيب.....	أ.د.رفيق المصري	75
مداخلات.....		79
مخرجات المنتدى.....		88

كلمة دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

د. أحمد مجدلاني*

صباح الخير وتحياتي لكم

ولكل الأخوات والاخوة المشاركون في غزة الحبيبة،

اليوم سأتحدث عن بعض الجوانب المتعلقة بإدارة الصراع الهدف الرئيسي منها الحفاظ على المكتسبات للشعب الفلسطيني ونضاله وفي مقدمة ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وكافة المكتسبات التي عززت المركز القانوني لدولة فلسطين على المستوى الدولي والاقليمي والعربي.

وهنا أنا أريد الحديث عن بيئة سياسية غير مواتية مررنا بها خلال السنوات السابقة وخصوصاً مع تعاقب إدارات أمريكية، وتحدثت الإدارة الأمريكية الحالية بإيجابية عن حل الدولتين وعن استعدادها للمضي قدماً في دفع عملية السلام على أساس المفاوضات، ولكن هذه الإدارة الأمريكية الأخيرة وادارة ترامب قبلها كان لديها مشروع تصفوي سمي بصفقة القرن، واستطيع القول أن هذه الإدارة الأخيرة ليس لديها الرغبة وليس لديها الإصرار، وهي لا تريد أن تتقدم بأي مشروع سياسي أو أي مبادرة سياسية بما في ذلك تعيين مبعوث للسلام كما جرت العادة في كل الإدارات الامريكية السابقة. ربما اليوم نحن نتحدث عن النصف الثاني من عمر هذه الادارة بعد الانتخابات النصفية التي جرت في 18 من الشهر الجاري، وهذه الانتخابات التي أفضت الى خسارة الديمقراطيين في الكونغرس، وهذا يعني عملياً ان الإدارة قد خسرت جزءاً من قدرتها على اتخاذ

* عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

القرار في التشريع واتخاذ القرار أيضا في التنفيذ، وخصوصا في الميزانيات، وهذا يعني بالنسبة لنا ان الإدارة الأمريكية في مرحلتها الثانية ستكون أقل قدرة على التحرك سياسياً وخاصة في المجال الداخلي، عما كانت عليه في السابق، هذا اذا امتلكت القدرة أو القرار والرغبة في التحرك سياسياً لدفع عملية السلام خصوصاً بعد المتغير الأخير الذي جرى في إسرائيل ونقصد الانتخابات الخامسة في أقل من أربعة أعوام، والتي عكست ازمة سياسية حادة في النظام السياسي الإسرائيلي وفي المجتمع الإسرائيلي الذي شهد انزياحاً وتحولاً عميقاً نحو التطرف والعنصرية، وظهور أحزاب وقوى فاشية جديدة عبر عنها بنجاح تكتل الصهيونية الدينية بـ14 مقعداً وهذا أمراً غير مسبوق ويشكل القوة السادسة في المجتمع الإسرائيلي.

بدون شك دلالات الانتخابات الإسرائيلية عميقة ودلالاتها ذات تأثير كبير ليس فقط على عملية السلام وانما هذه الدلالات تعكس أيضا هذا الإنزياح نحو التطرف والعنصرية، وبالتالي ليس على جدول أعمال هذه الحكومة وكما كان الى حد ما في الحكومة السابقة دفع عملية السلام أو على الأقل بدء المفاوضات مع الفلسطينيين، وهذا الأمر مستبعداً ونحن نعتقد أنه حتى في الحكومة السابقة حكومة بينيت – لبيد ومن ثم لبيد مع شركائه جانتس ومنصور عباس لم يكن أيضاً الموضوع الفلسطيني السياسي على جدول الأعمال بقدر ما هو العنوان الأمني بالدرجة الأساسية.

نحن نعتقد أن حل الدولتين متعارف عليه دوليا والمبني على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية لم يعد موجوداً على أجندة الأحزاب السياسية الإسرائيلية ولا على برامج الحكومة الإسرائيلية، وبالتالي مع هذه الحكومة الأكثر تطرفاً ويمينيةً وعنصريةً في تاريخ إسرائيل.

بالتأكيد القراءات الأولى لما تتحدث عنه هذه الحكومة وتتحدث عنه مكوناتها ستكون أمام وضع جديد عنوانه الضم التدريجي والتطهير العرقي ليس فقط في القدس الشرقية وإنما في مناطق متعددة في الضفة الغربية، وهو ما يشير

فعلياً أننا أمام مرحلة جديدة من الصدام تبدأ قبل كل شيء في تشريع الاستيطان والبؤر الاستيطانية، وهذا لا يعني أن السابق شرعي او قانوني وإنما نتحدث من المنظور الإسرائيلي في تشريع البؤر الإستيطانية التي كان عليها خلاف في الحكومات الإسرائيلية السابقة.

بدون شك كما أشرت نحن أمام وضع جديد يتطلب من القيادة الفلسطينية في ظل متغيرات دولية أيضا متسارعة وفي ظل إنتقال صعب ومحفوف بالمخاطر من نظام دولي متعدد الأقطاب تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة من تسعينيات القرن الماضي الى الآن، وهو مسار في غاية الصعوبة نجد تجلياته في الصراع الروسي مع الناتو والغرب لأوكرانيا والذي سيشهد دون شك تحولات وانتقال من مسار صعب وطويل ربما للإنتقال من نظام أحادي الجانب الى نظام متعدد الأقطاب، بدون شك الأمور العسكرية لوحدها ليست كافية لهذا الإنتقال لنظام متعدد الأقطاب، هناك عناصر وعوامل أخرى للقوى الدولية للإنتقال، منها القوة الاقتصادية والتطور التكنولوجي وعناصر أخرى تتصل بالبيئة السياسية، والملفت للنظر هنا أنه في ظل هذا الصراع الدولي الذي نتحدث عنه، نجد أن هناك غياباً شبه كامل للاتحاد الأوروبي كمنظومة سياسية فاعلة في النظام الدولي. هذا الغياب الذي كان من الممكن أن يكون طرفاً ثالثاً مؤثراً في عملية الإنتقال من النظام الدولي السابق لنظام دولي جديد والإلتحاق مجدداً رغم الدعوات التي كانت منذ سنوات قليلة للتحرر وأيضا الإستقلالية النسبية عن الولايات المتحدة الامريكية والناتو، نجد اليوم أن الإتحاد الأوروبي عاد صاغراً تحت المظلة الأمريكية، وملحقاً تماما في حلف الناتو ومشاريعه والتي أدت الى هذا الانقسام الذي يبدو انقساما دوليا جديداً ما بين الشرق والغرب بدون بعد ايديولوجي.

بدون شك هذا الوضع الجديد الذي نجد فيه تحولا أيضاً ينبغي على الفلسطينيين والقيادة الفلسطينية قراءة هذا التحول وأن تكون جزءاً من صيرورة هذه العملية، هذا الإنتقال والتحول وضع القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الدولي في الإنتقال والتحول كما لا تغيب عن أي متغيرات دولية في ترتيبات النظام

الـدولي الجديـد، إن الترتيبـات الدوليـة فـي مـؤتمر مالطـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة أدت الى قيام دولة إسرائيل وتبديد حقوق الشعب الفلسطيني.

أيضـاً فـي المرحلـة التاليـة بعـد انهيـار الإتحـاد السـوفيتي ومنظومـة الـدول الإشـتراكية وفـي مـؤتمر مالطـا كـان هنـاك قـدرة لـدى الفلسـطينيين أن يضـعوا قضـيتهم الفلسـطينية علـى مسـار الحلـول الإقليميـة والدوليـة المختلفـة، وبالتـالي كـان انطـلاق مـؤتمر مدريـد لحـل القضـية الفلسـطينية، اليـوم هنـاك متغيـرات دوليـة جديـدة أيضـاً بحاجـة للفلسـطينيين ان يكونـوا جـزءاً مـن هـذه التحـولات وجـزءا لا يتجـزأ مـن عمليـة هـذا التحـول حتـى تكـون القضـية الفلسـطينية علـى مسـار كمـا هـو الحـال السـابق علـى مسار الحلول الدولية.

أيضـا أريـد أن أشـير بشـكل سـريع الـى البيئـة الاقليميـة والتـي اتسـمت بالصـراع وتراجـع الإهتمـام بالقضـية الفلسـطينية باعتبارهـا ذات أولويـة علـى المسـتوى الإقليمـي العربـي، وربمـا هـذا التسـارع فـي التطبيـع مـع الاحـتلال الإسـرائيلي وهـذا التسـارع فـي الإنـزلاق نحـو مـا يسـمى الـدين الجديـد الإتفاقيـات الإسـرائيلية وهـذا يـدعو الـى التـدقيق فـي بُعـد هـذا التحـول والتـدقيق ايضـا فـي مـدى ترسـيخه علـى تشـكيل حاضـنة عربيـة ودينية داعمة وحاملة للقضية الفلسطينية.

فـي ضـوء تحركـات القيـادة السياسـية الفلسـطينية فـي هـذه المرحلـة علـى المسـتوى الـدولي وخاصـة علـى المسـار القـانوني والدبلوماسـي، ولكـن دون شـك نحـن بحاجـة لإعـادة المقارنـة كفلسـطينيين للبعـد القـومي للقضـية الفلسـطينية وقـراءة هـذا البعـد فـي ضـوء المتغيـرات السياسـية علـى المسـتوى الإقليمـي والعربـي الـذي يسـتلزم إعـادة بنـاء جبهـات عربيـة لمواجهـة الأبرتهايـد واعـادة بنـاء جبهـات عربيـة لمواجهـة التطبيـع والهرولـة نحـو الإنخـراط فـي الإتفاقيـات الإبراهيميـة، ونحـن نعتقـد أن القضـية الفلسطينية مازالت تشكل حيزا في وعي ووجدان الشعوب العربية.

أمـا علـى الصـعيد الـداخلي الفلسـطيني فـإن المطلـب الرئيسـي قبـل أي شـيء تحصـين الجبهـة الداخليـة وإعـادة بنائهـا بمـا يمكننـا أولاً الصـمود وثانيـا تعزيـز مقومـات الصـمود لأبنـاء شـعبنا فـي مواجهـة سياسـة الترانسـفير ومواجهـة التطهيـر العرقـي

ومواجهة الإستيطان وأيضا من مواجهة التحديات لطمس الشخصية الوطنية الفلسطينية ومواجهة سياسة البدائل التي بدأت تظهر بين فترة وأخرى، لذلك أعتقد أن أمامنا ثلاث مهمات رئيسية، المهمة الأولى هي إطلاق حوار فلسطيني داخلي ما بين مكونات منظمة التحرير ، اعتقد ان هذا الحوار أمر مهم وجدي يستهدف في الأساس إعادة تعزيز دور ومكانة منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية سياسية وقائدة للنضال الشعبي الوطني الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، وأيضا بناء مقومات الدولة والإنتقال في ضوء الصراع الجديد من المرحلة الإنتقالية الى مرحلة تجسيد الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية، وتطبيقاً لقرارات الشرعية الفلسطينية وقرارات ايضا الشرعية الدولية، وأمراً آخر هو بذل جهد أكبر في إنهاء الإنقسام، واعتقد هنا لدينا فرصة اذا حولنا إعلان الجزائر الى آليات عمل ملموسة من الممكن أن نبدأ خطوات خاصة أن خيار الانتخابات هو خيار الإعتماد على صندوق الإقتراع والاعتماد على رأي الشعب الفلسطيني لتحديد من يختاره لقيادته للمرحلة المقبلة، وهو الطريق الوحيد لإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أساس ديمقراطي.

أيضاً في إطار الإصلاح السياسي الذي نتحدث عنه، هناك فجوة كبيرة ما بين النظام السياسي والمجتمع الفلسطيني، وهذه الفجوة تتسع للأسف الشديد ولها عواملها وأسبابها المختلفة، ولكن أعتقد أن هذه الفجوة يمكن معالجتها في اصلاح يُبنى على ثلاثة عناصر ، الإصلاح السياسي، الإصلاح الإداري والإصلاح الاقتصادي، وهذه العناصر الثلاثة بمكوناتها المختلفة ممكن أن تشكل مع بعضها البعض برنامج عمل داخلي لإعادة البناء وتعزيز وتقوية النظام السياسي الفلسطيني لمواجهة التحديات التي اشرت لها.

مرة أخرى أشكركم على حضوركم ومشاركتكم.

الجلسة الأولى

البيئة السياسية الخارجية للقضية الفلسطينية

المتغيرات الدولية وانعكاسها

على القضية الفلسطينية

إبراهيم خريشة

بدايةً أعتقد ان العنوان الذي طُلب مني أن أتحدث به، يحتاج الى أيام وساعات، المتغيرات الدولية، لا يستطيع أياً كان الآن الإجابة عن السؤال الكبير ونحن نعيش في متغيرات متسارعة هائلة جداً، أصحابها لا يعون الى أين ستقود هذه المنظومة الدولية.

عنما نحاول ربط هذا الأمر بالمسألة الفلسطينية نحن نعرف جيداً أن المسألة الفلسطينية مرتبطة بالمتغيرات الدولية منذ القرن الـ19 ونهايته، وأثناء وجود القطبية الواحدة التي كانت تمثلها بريطانيا، وما تلا ذلك من تعددية قطبية بعد الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، وما وقع بحق شعبنا الفلسطيني تحديداً بعد سايكس بيكو ووعد بلفور عام 1917 وصك الإنتداب عام 1923، عشنا كل هذه المرحلة في ظل التعددية في تلك الحقبة الزمنية الصعبة، والتي بدأت مؤشرات الهجرة اليهودية المنظمة بقيادة الحركة الصهيونية العالمية، وتابعنا كذلك نتائج الحرب العالمية الثانية والمدمرة عالمياً وفلسطينياً، لأننا أيضاً نحن دفعنا الثمن الأكبر بعد هذه الحرب التي تمثلت بثنائية قطبية من خلال الإتحاد السوفيتي سابقاً وأمريكا ومن لف لفها، حيث عشنا كفلسطينيين مرحلة صعبة وخاصة بعد قرار التقسيم والإعتراف بدولة إسرائيل.

للأسف أنا اتحدث هنا كثيراً مع الزملاء، تعلمون أن في جنيف حوالي 33 منظمة دولية منها وكالات متخصصة، ومنها من هو تابع للأمم المتحدة، ونتحدث معهم ونقول إن المنظومة القانونية الدولية التي صكها المنتصرون في الحرب العالمية الثانية بمعنى ميثاق الأمم المتحدة الذي تم اعتماده عام 1945 بعد ما بدأت صياغته في العام 1940، وأصبح هذا القانون بعد الويلات التي وقعت في الحرب العالمية الثانية، أول بلد انتهك هذه المنظومة القانونية هي إسرائيل لعدم التزامها وتنفيذها ما تعهدت به في قرار التقسيم رقم 181، ومن ثم انتهاكاتها المستمرة منذ ذلك التاريخ حتى هذه اللحظة، وللأسف فشلت كل الآليات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن باتخاذ أي إجراء عملي من أجل ردع القوة القائمة بالإحتلال أو إسرائيل من الإستمرار بهذه الإنتهاكات، لأنني لا أريد أن أتحدث عن التاريخ وما عاناه شعبنا الفلسطيني من مجازر فترة 1948 والشتات.

لكن هذا هو الذي أخَل بالمواثيق الدولية، والتي سمحت الآن لكثير من الدول تجاوز هذا النظام القانوني الدولي، ونرى الآن ونحن نتحدث مع الزملاء عن التخبط الذي تعيشه المنظومة الدولية، وهي بالضرورة في حاجة لإعادة صياغة، تم الاتفاق عام 1945 للإعان عن حقوق الإنسان والوكالات المتخصصة المختلفين فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، هناك بعض الوكالات مثل الاتصالات ومنظمات العمل الدولية هي وكالات تاريخية قبل الأمم المتحدة لكنها أصبحت تابعة للأمم المتحدة بعد إعلان الميثاق.

الجميع يتحدث ويحاول أن يعمل على إمكانيات تحديث هذه المنظومة القانونية الدولية، وفي ظل الصراعات القائمة الآن نرى أن هناك أزمة كبيرة جداً يعيشها العالم على تحديات كونية منها تغير المناخ وتباطؤ النمو وارتفاع التضخم، أزمة الطاقة، الأزمة المالية الاقتصادية، يعني أريد أن اتحدث لكم بعيداً عن الورقة بشكل سريع، عندما نذهب الى الأمم المتحدة الحديث كله يدور الآن حول كيف يمكن لنا أن نعيد صياغة المنظومة القانونية الدولية، حيث أنها أصبحت بحاجة الى كثير من التعديلات والتصحيحات، اذا ما أخذنا على سبيل

المثال: القانون الإنساني الدولي أو اتفاقية جنيف، هناك ما يسمى بالقانون الدولي العرفي الذي لا يقع في إطار المنظمات الدولية، تغير العالم، تغيرت التكنولوجيا وأصبح قضايا جديدة غير مجاب عليها في كل المنظومة القانونية الدولية.

هناك أحاديث مطولة وإجتماعات مكثفة في جنيف تحديداً لأن القضايا الحياتية التي تمس العالم في جنيف هي أكثر من نيويورك، لأن الفصل السابع بداية حرب وانتهاء حرب، ولكن هنا نتحدث عن الصحة وما عايشناه كلنا في هذه المرحلة وما زالت تداعياتها وباء الكورونا، لكن هناك فشل وأن هناك مشكلة كبيرة جداً على الصعيد الدولي وعلى صعيد منظمة الصحة ومكوناتها، نتحدث عن منظمة التجارة العالمية وهي أهم منظمة في جنيف التي تضبط العلاقات التجارية والإقتصادية بالتجارة والاقتصاد على الصعيد الدولي، هناك أزمة كبيرة جداً، وعندما شاركنا في الاجتماع الوزاري بحضور وزير الاقتصاد في مايو الماضي في جنيف لم يتم هناك التوافق على أي شيء، وعندما نأتي الى منظمة العمل الدولية التي تتحدث عن البطالة والأزمات التي تعيشها الدول مختلفة، وفي أحد تقارير العمل الدولية أن العالم العربي حتى نهاية العام 2030 بحاجة الى مائة مليون فرصة عمل حتى يستطيع حل مشكلة البطالة، كيف سيتم ذلك؟. أعتقد أن هذا الموضوع يحتاج الى إجابة ويحتاج الى عمل من جانب المجموعة العربية، نحن كفلسطينيين بعد الحرب العالمية الثانية كما تابعنا عرضت علينا مشاريع مختلفة من الرباط الى مشروع روجرز، الى تيتو، ولا أريد أن أدخل في هذا الموضوع، فهذا تاريخ طويل جداً ولكن لم تنجح أي من هذه المشاريع لسببين، إما أنها كانت تبتعد كثيراً عن طموحات شعبنا الفلسطيني، أو بعضها كان يُرفض من الطرف الآخر، ونحن توافقنا فلسطينياً على أن الهدف الإستراتيجي الفلسطيني هو إنهاء الاحتلال وحق تقرير المصير على أرض فلسطين التي احتلت عام 1967، بمعنى غزة والضفة والقدس الشرقية، وحل عادل متفق عليه لمسألة اللاجئين حسب قرارات الشرعية الدولية، أو المبادرة العربية للسلام.

وقد استمر العمل الفلسطيني بكل ملاحظاتنا عليه الى ان وصلنا الى محطة مهمة جداً، نقلتنا ومن موقع قانوني ومركز قانوني في داخل المنظومة الدولية إلى مسمى دولة مراقب، وهذا فتح لنا المجال الى الإنضمام للعديد من المنظمات والإتفاقيات، حوالي 114 منظمة واتفاقية دولية حتى هذه اللحظة، على الرغم أنني أسمع عن الحديث من الذي يتعاطون الشأن العام أن هناك حوالي 500 منظمة من المنظمات والإتفاقيات الدولية والعهود والإعلانات هي أكثر من 2500 التي تربط العالم.

نحن كفلسطينيين قد نكون بحاجة إلى بعض منها، لكن المشكلة في هذا الأمر الذي فتح لنا أبواباً كثيرة أن ننضم إلى اتفاقيات جنيف، مثلاً هي محكمة الجنايات الدولية والى غيرها من الإتفاقيات ومن المنظمات.

علينا أن نقوم بتنفيذ التزاماتنا الدولية، بمعنى عندما نتحدث عن الإتفاقيات التعاقدية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان هناك 9 اتفاقيات منها مثلاً اتفاقية سيداو، ويوجد بشكل متابع ومؤسف حملة شنيعة جداً على هذه الإتفاقية في محاولة تشويهها وإعطائها صفة ليست صحيحة اذا تمت قراءتها واتباعها بشكل جيد، لأن كل هذه المنظومة القانونية وحسب اعلان العالم عن حقوق الإنسان عام 1993 إعلان فيينّا عام 1993، هناك المادة الخامسة التي تقول ان هناك العالمية والخصوصية لحقوق الإنسان، لدينا مخارج، لكن عندما نرى هذه الجمهرة والرفض حتى هذه اللحظة من مجموعات مختلفة وللأسف على الصعيد الرسمي حتى هذه اللحظة لم يتم نشر هذه الإتفاقية وغيرها من الإتفاقيات الأخرى مثل مناهضة التعذيب وإتفاقية الطفل، (وأذكر ان د.أحمد مجدلاني حضر الى جنيف لنقاش التقرير حول حقوق الطفل، ونحن في العام القادم سنناقش الحقوق السياسية والمدنية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية).

لماذا أشير الى كل ذلك الآن، لأن ذلك يعطي رسالة الى العالم أننا كفلسطينيين صحيح أننا الآن نسمى دولة مراقب، واعتقد أنه من المفيد التدقيق، وأسمع من العاملين في الحقل السياسي يقال أننا نريد قيام دولة فلسطينية، الدولة

الفلسطينية بحسب اتفاقية مونتيفيديو عام 1933 هي موجودة على الأرض ولكن تقع تحت احتلال دولة إسرائيل، يجب ان يتم التركيز على هذا المسمى، لأننا حين نتحدث مع الآخرين فإننا نريد دولة، بمعنى أننا نطالب الكثير بضرورة الإعتراف الثنائي، اذا لم يكن لديك دولة تقع تحت الاحتلال، كيف تطالب الدول بالإعتراف الثنائي، نحن لدينا المواصفات التي تُؤهلنا بأن يكون لنا دولة ولدينا اعتراف بأكثر من 139 عضو في الأمم المتحدة بهذه الدولة، وبالتالي مهمتنا إنهاء احتلال هذه الدولة حتى يستطيع شعبنا ممارسة حقه في تقرير المصير.

في اعتقادي هذا الإستخدام اللغوي أحياناً والقانوني مفيد جداً عند مخاطبة الطرف الآخر ومخاطبة أصدقائنا لأنه أحيانا يعطي انطباع ان الفلسطينيين أن هناك لبس في الفهم والتوجهات والعمل.

حتى نستطيع ان نجد لنا مكان في ظل هذه الفوضى العالمية، حاولنا وبدأنا هنا وفي المحطات المتواجد بها العمل الدبلوماسي الفلسطيني على الصعيد المتعدد سواء في لاهاي او نيويورك أو فيينّا أو غيرها، أن نكون جزءاً من التوجهات الآن باتجاه إعادة تصحيح المنظومة القانونية الدولية ومن بعض الأمثلة على ذلك، وهذا لم يتم تناوله في الإعلام الفلسطيني.

إن فلسطين الآن في جنيف نحن نقول 16 دولة من أجل وضع اتفاقية حول الآلات العسكرية ذات الإستخدام وتسمى الدرونز مثل الطائرة بدون طيار qutonomous weapons، هذا في القانون لا يوجد أي شيء في اتفاقية جنيف أشار الى هذا الأمر، ولا يوجد حتى في القانون الدولي العرفي، الآن هناك عمل كبير جداً في هذه الإتجاه، وفلسطين تقوم به، قبل أيام كان هناك اجتماع في السويد حول هذا الأمر، مع مجموعة من العسكريين ووزارات الدفاع، ونحن ليس لدينا وزارة دفاع ولكن من منظورنا لأنه من تجربة ما قامت به هذه الطائرات ذاتية التسيير من جرائم ضد أبناء شعبنا الفلسطيني، واستهداف المدنيين نحاول الإستفادة من ذلك لأنه من دافع قضيتنا وموضوعنا ومعاناة شعبنا، وفي المقابل أيضاً نعطي إنطباعاً للعالم أننا جزءاً من هذا العالم، ونحن

نعمل الآن بشكل جاد في منظمة الصحة العالمية، وهناك محاولات ما زالت تواجه بعض الصعوبات من أجل إتفاقية جديدة حول الأوبئة والجائحات التي يمكن ان تواجهها البشرية، لقد انتهينا من كورونا ونأمل أن نكون قد إنتهينا ولا يكون هناك شيء، إن منظمة الصحة العالمية بحاجة إلى اتفاقية جديدة في هذا الإطار، أيضا نحن نعمل بشكل جاد مع بعض الدول مثل أمريكا اللاتينية على اتفاقية أو إعلان لموضوع الشركات الوطنية والشركات العابرة للقارات وضرورة احترامها للمعايير الدولية والتعليمات التي وردت في النصوص القانونية وخاصة في مجموعة العمل المعنية بالشراكات وحقوق الإنسان،،،،،

أعتقد أن كل ذلك مفيد لنا لأنه علينا كفلسطينيين أن نعي كل هذه المتغيرات السياسية والإجتماعية والثقافية والإقتصادية والمالية، ومن خلال التجربة أرى ان العالم لا يمكن أن يدعم دول فاشلة، إن العالم يريد أن يدعم دول ناجحة، واذا ما استطعنا ان نجد لنا مكان وهناك إمكانيات كبيرة جداً، وبعيداً عن موضوع الاحتلال في قضايا إلتزامات وطنية فلسطينية علينا أن نقوم بها، وكنت سعيداً جداً من خلال تجربتي في العام 2014 عندما بدأنا نوقع هذه الإتفاقيات، كيف أن فلسطين وأمام الآخرين حيث أعلنت عن إستعدادها الإلتزام بالقانون الدولي بشكل عام وأن نقوم بذلك، أخفقنا في كثير من المحطات لكن لازالت الإمكانيات كبيرة جدا، هذا على الصعيد الوطني الفلسطيني، لكن على الصعيد الإسرائيلي قمنا بتثبيت آليات كثيرة جداً لإبقاء المسألة الفلسطينية.

في ظل هذه الفوضى العالمية، أمام نظر العالم وأنتم تعلمون جيدا أن في جنيف هناك في دائرة الدكتور أحمد أيضا هناك آلية من قبل منظمة العمل الدولية أنها سنوياً ترسل وفداً لتقييم حالة قطاعات العمل الثلاث، بمعنى العمال وأصحاب العمل والحكومة، ويقدمون تقارير سنوية أمام المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية، وأيضاً في منظمة الصحة العالمية وبدأناه بالفعل عام 2016 عندما طالبنا من المدير العام بأن يقدم تقريراً بناءً على زيارات ميدانية لفريق فني من منظمة الصحة العالمية للإطلاع على الأوضاع الصحية والإنتهاكات الإسرائيلية بهذا الشأن، وكذلك في إتحاد الاتصالات الدولية، وفي مايو العام

الماضي نجحنا لأول مرة أن ننشئ آلية دولية جديدة أسميناها لجنة تقصي الحقائق الدولية الدائمة، وأصبحت لها الولاية لأول مرة بشكل أنها تحقق في كل الإنتهاكات في فلسطين وفي إسرائيل وفتح ومنها أيضا بوابة لأبناء شعبنا الفلسطيني عام 1948.

بشكل مختصر أريد أن أعود الى ما تحدث به الدكتور أحمد مجدلاني في البداية ــ وعنوان هذه الندوة نحو استراتيجية فلسطينية لإدارة الصراع، تابعتم قبل أيام عندما تم اعتماد قرار تقدمت به فلسطين في اللجنة الرابعة وسيتم التصويت عليه في 15 ديسمبر القادم في الجمعة العمومية، لتتوجه الى محكمة العدل الدولية لسؤال مركب من قسمين جديدين، نحن نتوقع ان تكون الإجابة ما قمنا بدارسة هذا الأمر ضمن عمل مستمر واجتماعات كثيرة ومتوالية مع عدد من الخبراء، إذا ما خرج هذا الرأي الذي يحتاج الى وقت ليس أقل من سنة أو سنة ونصف على ما نتوقع هناك الآن فريق فلسطيني دبلوماسي يتابع هذا الأمر وهناك فريق قانوني سيتم اعتماده من قبل القيادة الفلسطينية وسيادة الرئيس قريبا يبدأ العمل بهذا الإتجاه، وأن يبدأ الأمين العام بتوجيه هذا السؤال بناء على قرار الجمعية العامة لمحكمة العدل الدولية، ستنقلنا الى مكان آخر بأن نتيجة هذا الرأي الإستشاري والمتعلقة بالإحتلال طويل الأمد غير الشرعي، لأنه لا يوجد في القانون ما يجيب أن الاحتلال شرعي أو غير شرعي. لذلك أُنشئ القانون الإنساني الدولي لحماية المدنيين الذين يقعون تحت الاحتلال او المتحاربين أثناء الحرب، الآن ممارسات إسرائيل ومحاولات تغييرها للتركيبة السكانية وتكوين شخصية ومكانة مدينة القدس والتشريعات واعتمادها السياسي بالتمييز العنصري، كل ذلك تم طرحه في السؤال، وأيضاً الأهم من ذلك التبعات القانونية التي تنشأ بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة بهذا الوضع، لأن الدول الأعضاء أو ما يسمى في المجتمع الدولي الذي نحن دائما نتطرق له وعلى مسؤوليات منصوص عليها بالقانون الدولي بكل فروعه.

وعندما نتحدث عن القانون الإنساني الدولي في إتفاقية جنيف دوماً أكرر أن هناك المادة 146 والمادة 147 و148 إذا ما قامت الدول الأطراف السامية

بإنفاذها تكون خطوة هامة جداً، ونحن لا نطلب ما يحصل الآن في أوكرانيا سلاح وصواريخ وطائرات، نحن نريد من المجتمع الدولي أن يقوم باتخاذ بعض الخطوات العملية القانونية لردع هذا الاحتلال.

طبعاً المشكلة الكبيرة الآن التي تواجهها المنظومة في القانون الدولي، ازدواجية المعايير الفاضحة امام الكثير، يعني خلال ثلاثة أشهر من وقوع الحرب في أوكرانيا هناك أكثر من 600 نوع من العقوبات تم اتخاذها بحق روسيا، ونحن عندما نطلب تجريم قائمة الشركات التي تعمل في المستوطنات، نُتهم بأننا نعادي السامية، أعتقد كل هذا الأمر يجب ان يتم دراسته وتحليله أكثر، والامكانيات ان نجد لنا موطئ قدم في ظل صراع الكبار، ليستطيع الصغار أن يجدوا لهم مكان، لكن في حال الواقع الفلسطيني الحالي لا أعتقد بوجود الامكانية اذا لم يتم تصحيح الوضع الفلسطيني والعودة الى وحدة شطري الوطن والى وضع ما أشار له الدكتور احمد مجدلاني في الجزائر.

المتغيرات الإقليمية وانعكاسها على القضية الفلسطينية

عريب الرنتاوي

في موضوع البيئة الاقليمية المضطربة التي تحيط بالقضية الفلسطينية، دعونا نعود ولو بدقائق قليلة الى موضوع تاريخ الإشتباك الفلسطيني مع هذا الإقليم المتغير ومع هذا الإقليم المضطرب، بدون تحفظ يمكن القول أن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة هو تاريخ الإشتباك مع هذا الإقليم، بالبدء في المرحلة الأولى التي ربما نؤرخ لنهايتها نهاية العام 1977 – 1979 كان الإشتباك يتمحور حول قضية التمثيل الفلسطيني، وكان السعي منصباً من قبل أطراف عربية وإقليمية للبحث عن موطئ قدم وأوراق قوة في الداخل الفلسطيني، لكن القضية الفلسطينية وبرغم هذه الصراعات حافظت على مركزيتها على نفس مستوى العالم العربي، ولم نشهد في تلك الفترة تدخلات إقليمية غير عربية ذات شأن في الوضع الفلسطيني الداخلي، وجابه الفلسطينيون هذه المرحلة برفع شعار دافعوا عنه ببسالة وهو الحفاظ على القرار الوطني الفلسطيني المستقل، سيما بعد أن تم انتزاع الحق الحصري لمنظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل شعبها بوصفها ممثلاً شرعياً ووحيداً له.

المرحلة الثانية في الحقيقة هي بداية البحث عن تسويات، ليس فقط من منطلق الإيمان بأن الحسم العسكري مع العدو الإسرائيلي بات صعباً ومتعثراً، ونُظر الى حرب أكتوبر على أنها آخر الحروب العربية –الإسرائيلية في ذلك

الوقت، ولكن ربما لانشغال المجموعة العربية بأولويات جديدة ظالمة، بدأت المسألة من مصر في ارض السادات وكامب ديفيد وصولاً للمعاهدة، ثم حدث التطور الأعظم في العام 1979 وهو التطور الذي قاد الى انتصار الثورة الإيرانية، وبالتالي دخول العلاقات العربية الإيرانية في نفق مظلم مستمر حتى يومنا هذا، وخلق ديناميات جديدة لعلاقات القوة والصراع في هذا الإقليم، حيث لا يمكن الفصل أبداً بين مبادرة السلام العربية الأولى بـ 1981 مبادرة الأمير فهد بذلك الوقت، والرغبة في إغلاق الملف الفلسطيني توطئة لمجابهة هذا الوافد الجديد بكل قوة على المشهد الإقليمي، وأعني به الثورة الإسلامية.

سيتكرر المشهد مرة أخرى ولكن ربما بعد قرابة العشرين عاماً، وبعد 11 سبتمبر، بعد أن انصبت نيران الغضب الغربية الأمريكية بخاصة على دول خليجية بعينها جرّاء اتهامها بالتورط ليس مباشرة، لكن من خلال حواضن ساعدت على نمو ظاهرة التطرف الجهادي الإسلامي، جاءت مبادرة السلام العربية الثانية في بيروت وهي في الحقيقة ليست بعيدة عن محاولة تقديم صورة جديدة لبعض هذه الأطراف لتحل محل صورتها كحاضنة للتطرف السلفي الجهادي الأصولي بشكل أو بآخر.

البحث عن تسويات أستمر في هذه الحقبة، كان العرب ناشطين في اطلاق المبادرات، ولكن دون تمليك هذه المبادرات على الرغم من كل ما قدمته من تنازلات جوهرية وأساسية دون تمليكها عناصر القوة والإقتدار التي تمكنها من شق طريقها الى حيز التنفيذ، لا مبادرة فاس مبادرة الأمير فهد سابقاً نجحت في ذلك ولا أيضاً مبادرة السلام العربية مبادرة الأمير عبد الله في القمة العربية في بيروت، وهي تنتقل كالجثة الهامدة من قمة عربية الى قمة عربية أخرى، ومن عاصمة عربية الى عاصمة عربية أخرى، إن المقصود بهذه المبادرات ليس الوصول الى الحل أو التسوية المستبطنة في طياتها وإنما وربما تحسين المكانة السياسية والأخلاقية والمعنوية لبعض من أصدر هذه المبادرات.

المرحلة الثالثة التي تحدثنا عن بعض إرهاصاتها بدءاً من مبادرات السلام العربية، كانت مرحلة قاسية جداً على هذه المنطقة، بدأت من غزو العراق وصعود ايران في المنطقة ونجاحها في بلورة ما عُرف في حينه بالهلال الشيعي وقدرته على التمدد من قزوين حتى شواطئ البحر المتوسط، وكل ذلك ترافق مع بداية نمو غير مسبوق لظاهرة الإرهاب في هذه المنطقة او التطرف السلفي المسلح بدءاً من العراق وصولاً الى سوريا، وهي الظاهرة التي ستشهد انتعاشاً غير مسبوق في عشرية الربيع العربي.

ما يهمنا عشرية الربيع العربي ومآلاتها – في هذه العجالة وهي ما سأركز عليها في مداخلتي.

في هذه العشرية سنشهد بروز عدة محاور عربية متصارعة في هذا الإقليم، واللافت للإنتباه ان معظم هذه المحاور كانت بقيادة غير عربية، بمعنى أن هذه العشرية عكست سياسة التخندق والتمحور وحروب الوكالة والعسكرة ونشر القواعد العسكرية في الإقليم، الى غير ذلك شهدت هذه المنطقة تعاظماً في نمو الدور الإقليمي للمراكز غير العربية على حساب الدور العربي المستقل أو الدور العربي الخاص، وبذلك رأينا محوراً تركياً – قطرياً إخوانياً يمتد في هذا الإقليم، وينتعش حتى منتصف العشرية الفائتة بوجود الإخوان المسلمين في السلطة في العديد من الدول العربية، وصعود الإسلام السياسي أعطى هذا المحور مكاناً لم يكن يحلم به خاصة في الفترة التي أحكم فيها تنظيم الإخوان المسلمون سلطته على مصر العربية مركز العالم العربي في هذا المجال، وقد امتد إلى تونس وإلى المغرب وإلى بقاع أخرى، ولعب أدواراً محورية في العراق وفي سوريا وفلسطين وفي أكثر من ساحة وأكثر من منطقة.

المحور الثاني الذي راكم إنجازات ونفوذاً كبيرين حقيقة خلال السنوات الفائتة او السنوات السابقة للربيع العربي، وهو المحور الإيراني السوري وحزب الله أو ما يسمى بمحور المقاومة والممانعة، هذا المحور سيكون له دوره الى

جانب المحور الآخر في استحداث اختراقات كبيرة في موازين القوى الفلسطينية المحلية وفي وضع القضية الفلسطينية على سكة أخرى بهذا المعنى، سكة الصراع بين المحاور الإقليمية لكسب النفوذ، سكة توظيف القضية الفلسطينية من أجل تبرير السياسات وتبرير التواجد وتبرير الهيمنة وتبرير الصراع على السلطة والنفوذ والثروة في المنطقة العربية.

المحور الثالث، يمكن أن نشطره الى محورين وهو ما عرف تقليدياً باسم محور الإعتدال العربي او المحور الأمريكي، كما يقال أحيانا تبسيطاً للكلمة، ولكن هذا المحور في الحقيقة تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتّى، في هذا المحور يمكن التمييز بين كتلتين رئيسيتين فيه، وسيتعاظم التمايز بين هذه الكتلتين مع صعود اليمين الأمريكي للسلطة في عهد ترامب، دول الخليج وبالذات السعودية، والإمارات، وبدرجة أقل البحرين بحكم وزنها وحجمها في المعادلات الإقليمية، والأردن ومصر اللتان تميزتا بخصوصية مواقفهما النابعة بكونهما مرتبطتين أشد الإرتباط جغرافياً واستراتيجياً بالمسألة الفلسطينية، ودورهما الإقليمي يستمد إلى حد كبير بالذات في الأردن الى حد ساحق من دورهما في القضية الفلسطينية، يمكن الوضع في مصر أقل وضوحاً في هذا المجال كون مصر لاعب في ساحات وميادين أخرى أوسع وأكبر وأبعد بخلاف الحال بالنسبة للأردن.

في فترة صفقة القرن في الحقيقة سوف ينتعش دخول النفوذ المتزايد في عشرية الربيع العربي للمحور الخليجي تحديدا، وهو المحور الذي قاد الى حدٍ ما الثورات المضادة لثورات الربيع العربي في العديد من الدول والبلدان، وهو المحور الذي سوف يكون لصيقاً لإدارة ترامب، وهو المحور الذي سيعيد الأمريكيون بناء نموذجهم لعملية السلام وفقا لحساباته وتطلعاته.

دونالد ترامب لم يستحدث فقط نقلة في البرادايم في النموذج الأمريكي المقرر والمعتمد لحل القضية الفلسطينية، بتبنيه للرؤية والرواية اليمينية الإسرائيلية فحسب، وانما عندما تحدث عن الإطار الإقليمي لحل القضية الفلسطينية همّش دور الأردن وهمّش دور مصر، وأنعش دور السعودية وأنعش

دور الإمـارات العربيـة المتحـدة، لـذلك كانـت السـنوات الأربـع التـي قضـتها إدارة ترامب في البيت الأبيض بالنسبة للأردن سنوات أربع عجاف.

القضـية الفلسـطينية فـي عشـرية الربيـع العربـي ستشـهد المزيـد مـن التهمـيش ومـن التآكـل فـي موقعهـا ومكانتهـا، عنـدما كـان يجـري إثـارة ملفاتهـا بـين الحـين والآخـر كـان ذلـك فـي فـي سـياق الصـراع المحتـدم بـين المحـاور وفـي صـراع حـرب المزايـدات وحـرب السـرديات بـين هـذه المحـاور، مـن محـور يـدعي قربـاً بليلـى الـى محـور مـتهم بـالتخلي عنهـا، والبحـث عـن مجـالات أخـرى لممارسـة القـوة والنفـوذ فـي هذا المجال.

سـتكون عشـرية الربيـع العربـي بالنسـبة لـدول عربيـة تحديـداً إيـذاناً بـدخول لاعـب إقليمـي جديـد بقـوة علـى خـط المعـادلات الداخليـة، الـدول العربيـة اشـتكت فـي الحقيقـة فـي العشـرية الأولـى مـن تعـاظم نفـوذ إيـران فـي المنطقـة والهـلال الشـيعي وغير ذلك مما نعرف وتعرفون،

وبـدأت عمليـات بنـاء السـدود والجـدران فـي مواجهـة هـذا النفـوذ الزاحـف لإيـران والعـراق وسـوريا وفـي لبنـان وصـولا الـى الـيمن وبعـض دول الخلـيج ذاتهـا فـي هـذا المجـال، فـي العشـرية الثانيـة سـتدخل تركيـا علـى الخـط وستسـتعير مـن ايـران بعـض أدواتهـا الخشـنة، وسـتبدأ بنشـر القواعـد العسـكرية فـي البحـر المتوسـط، فـي شـمال أفريقيـا، وفـي الصـومال وفـي الخلـيج العربـي، وسـتبدأ فـي تبنـي الميلشـيات المسلحة فـي ليبيـا وفـي سـوريا وفـي غيرهـا، وسـتبدأ فـي اعتمـاد القـوة الخشـنة واعتمـاد الأدوات الخشـنة لمـد نفوذهـا فـي المنطقـة العربيـة مثلمـا كانـت تفعـل إيـران فـي هـذه المنطقة.

بعـد سـنوات عشـر مـن اعتمـاد انقـرة الأدوات الناعمـة فـي مرحلـة صـعود حـزب العدالـة والتنميـة الـى السـلطة، وكلنـا نتـذكر سياسـة تصـفير المشـاكل، إلغـاء نظـام الفيـزا مـع العـالم العربـي، والإنفتـاح والتوجـه جنوبـاً وشـرقاً، وغيـر ذلـك ممـا شـكّل نظريـة العمـق الإسـتراتيجي لأحمـد داوود أوغلـو ولحـزب العدالـة والتنميـة فـي العشرية الأولى لصعوده الى السلطة.

ولكن مع انتقال الربيع العربي الى سوريا بشكل خاص ومع نجاح الإخوان المسلمين في الوصول الى سدة الحكم في العديد من الدول العربية، بدا لأنقرة أن الفرصة قد لاحت تماماً لإحياء العثمانية الجديدة، وبدأت تستعمل إحكام قبضتها على هذا الإقليم بدءاً من سوريا وليبيا وغيرها من المواقع، ورأينا ما رأينا من إنهيار في العلاقات العربية التركية، ومن قطع وقطيعة بين كثير من العواصم العربية الأساسية، القاهرة – دمشق–السعودية، أبو ظبي، حتى بغداد مع أنقرة على خلفية هذه الهجمة التركية التي تريد بها إحكام قبضة العثمانية الجديدة في مواجهة الهلال الشيعي، الذي رسخ نفوذه في أربع عواصم عربية، لذلك راينا إحتداما في حالة الإستقطاب والتخندق في العشرية الماضية بين هذه المحاور.

اشتدت الحروب الإقليمية في ليبيا واليمن والعراق وسوريا ولبنان وفي غيرها، رأينا حالة من الإستقطاب منقطعة النظير، ورأينا تزايداً في اعداد الدول الفاشلة، ورأينا نمواً غير مسبوق لما يسمى للاعبين غير الدولاتيين من ميلشيات وأحزاب فاقت في قوتها وقدرتها وقدرة الدولة الوطنية في العديد من البلدان العربية، وينطبق ذلك على العراق، وينطبق على لبنان واليمن وليبيا، حتى على فلسطين، إذا نظرنا لحماس بوصفها قوة دولاتية بمعنى وبعد 2007 بشكل او بآخر بدأت تظهر كمنافس للدولة او لمشروع الدولة الفلسطينية، وأحياناً كقوة راجحة تفوق في تأثيرها ونفوذها مشروع السلطة أو مشروع الدولة الفلسطينية.

في هذه العشرية بشكل خاص في الحقيقة، جرى صرف الإنتباه بالكامل عن القضية الفلسطينية، تفرغت العديد من العواصم العربية لمواجهة تحديات وأخطار أكثر راهنية وإلحاحاً بالنسبة لأمنها الوطني، وبدأت عمليات المراجعة الجذرية للموقف من القضية الفلسطينية ومن العلاقة مع إسرائيل، ليتنهي هذا المسار في السنوات القليلة الفائتة بالنظر إلى إسرائيل بوصفها مشروع حليف، أو حليف قادم قائم وليس بوصفها عدواً أو تهديداً استراتيجياً.

مع نهاية العشرية الأولى للربيع العربي:

وهنا انتقل الى بعض الخلاصات التي يمكن الإستفادة منها مستقبلاً وهذا ما يهمنا في هذه الورشة أكثر من أي شيء آخر.

الخلاصة الأولى: أن حالة من السيولة بين المحاور الإقليمية قد حلت محل حالة من الإستقطابات التي ميزت عشرية الربيع العربي وأسبابها عديدة، وأهمها حالة الإنهاك التي اصابت هذه المحاور ووصولها الى خلاصة بأن الحسم العسكري متعذر في كل هذه الساحات.

التطبيع العربي الإسرائيلي، أعتقد أنه مسار ثابت ومستقر ولم يعد مرتبطاً فقط بالقضية الفلسطينية، بل بدأ يدخل في صميم الحسابات الوطنية المحلية، بمعنى أنه في الصراع ضمن المنظومة الخليجية، العراق–الإماراتية الإسرائيلية تبدو مهمة لاستحداث التوازن مع قوة خليجية كبرى، أنه في الصراع بين الجزائر والمغرب، تبدو العلاقة الإسرائيلية المغربية في مواجهة الجزائر أمر استراتيجي وحيوي في الصراع بين الجنرالات والجنجاويد من جهة، والشعب السوداني من جهة ثانية، تبدو العلاقة مع إسرائيل جواز مرور لحكم العسكر في السودان.

اذاً دخلنا في ديناميات جديدة، وأريد ان أُذكّر بأن إيران ربما تكون في البدء هي الهدف الأساس لكل هذه الترتيبات الإقليمية ولكل هذا المسار التطبيعي مع إسرائيل، ولكن الآن العلاقة مع إسرائيل والتطبيع مع إسرائيل بدأ يستمد مبرراته من عوامل أخرى يجب أخذها بعين الإعتبار، ولهذا السبب أرجح بأن هذا المسار التطبيعي رفيرسبل Reversable غير قابل للتراجع او النقد وأعتقد أنه سيستمر وسيتواصل وعلينا ان ندخل ذلك في حساباتنا.

نظرية الفصل بين مجريات الوضع الفلسطيني والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المحتدم من جهة وبين العلاقة الثنائية مع إسرائيل هي النظرية الحاكمة الآن لعديد من العواصم العربية.

يبقي أن نتحدث عن حل الدولتين، نؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، إنهاء احتلال 1967، الى غير ذلك من شعارات، ولكننا لا نلتفت الى مجريات الوضع الفلسطيني الداخلي ولا إلى مجريات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ونواصل علاقاتنا مع إسرائيل وفقاً لاعتبارات ثنائية حتى لو جاء (بن غفير) ليس وزيراً لحكومة نتنياهو، بل رئيساً لوزراء إسرائيل، ستستمر مسارات التطبيع في هذا المجال وستستمر معها محاولات ادماج الفلسطينيين في المشاريع الاقتصادية الإقليمية، وأنظروا في الآونة الأخيرة كيف تنامى في مجالات الغاز والمياه والطاقة والنقل والغذاء، يُراد إدماج السلطة دونما أي التفات الى مستوى التردي الذي بلغته العلاقات الفلسطينية–الإسرائيلية والصراع الفلسطيني –الإسرائيلي، هذا الأمر بات ينطبق أيضاً على تركيا التي استنفذت مشروع العثمانية الجديدة واصطدمت احلامها بوقائع صعبة وعنيدة، فأخذت مسار التكّيف والعودة الى سياسة زيرو كونفليكت Zero Conflicts مع الجوار، وهذا ما رأيناه في العلاقة مع إسرائيل، ومن خلفها دول الخليج ومصر.

مصر والأردن في مسار تكيف مع مجريات الوضع الراهن والعلاقات المصرية – الأردنية من جهة مع إسرائيل علاقات ثنائية لن يتأثر جوهرها ومضمونها بمجريات الصراع مع الفلسطينيين أو بالتطورات الداخلية في المشهد الإسرائيلي الداخلي، وأنتم رأيتم العديد من الإتفاقيات الإستراتيجية التي أُبرمت في ظل الحكومات الأكثر تطرفا، "نتنياهو"، "نفتالي بينيت" والآن بعد نتائج الانتخابات في هذا المجال.

حماس مازالت في قلب المعادلة رغم التغييرات التي طرأت على المحور التركي القطري الإيراني في هذا المجال، ولكن من بوابة "وأُنبّه" هنا أُنبه من بوابة إعادة التأهيل وليس من بوابة المقاومة إعادة التأهيل وفقاً لسيناريو طالبان في الدوحة، وفقاً لسيناريو هيئة تحرير الشام في إدلب.

هناك خطط تعد الآن بالذات من بعض الأطراف العربية والإقليمية بمسار إعادة التأهيل لدوحة 2 او 3، ولكن هذه المرة لحماس وليس لطالبان وليس لهيئة

تحرير الشام، هذا سيكون له أثره على الإنقسام الداخلي الفلسطيني، وعلى موازين القوى الفلسطينية الداخلية، وانهيار الإسلام السياسي في العالم العربي لا يعني بالضرورة أن بعض الأطراف العربية والإقليمية قد تخلت عن حماس وبتواطؤ مع جهات غربية في هذا المجال وضمن سيناريو إعادة التأهيل ولتكريس الإنقسام، وليس لتكسير الفجوات بين الفلسطينيين. اذاً نحن أمام إقليم يتحرك على وقع التغيرات الدولية.

وأختم بأن نقطة البدء في تغيير هذا المسار وهذه المعادلات تبدأ من فلسطين، بكل ما سبق وأن أُشير اليه من خلال استراتيجية الصمود، إستراتيجية المقاومة، استراتيجية بحث منظمة التحرير، استراتيجية الإندماج مع الجيل الجديد، جيل الألفية الصاعد في الضفة الغربية وغيره، مطاردة إسرائيل في كل المحافل الدولية وغير ذلك مما لا يتسع له الوقت.

تعقيب

د.حسام الدجني

اذا تحدثنا عن الأوراق الثلاث ربما نرسم اضلاع مثلث، الأوراق الثلاث تعطي ملامح الاستراتيجية الوطنية، يعني كل أستاذ ممن قدموا هذه الأوراق قدم في اطار من الممكن أن نراكم على هذه الأوراق لنؤسس لهذه الإستراتيجية الجديدة، وأقول جديدة ربما لأنه ليس من المنطق أن لا نقول أنه لدينا استراتيجية وطنية طوال السنوات الماضية، ولكن يمكن أن تؤسس لاستراتيجية جديدة منسجمة مع طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية.

ولكي أضيف على هذه الأوراق في إطار تعقيبي، اذا تحدثنا عن طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية وتأسيس استراتيجية وطنية جديدة، أي استراتيجية تعني او تجيب على تساؤلين رئيسيين:

ماذا نريد وكيف نحقق ما نريد؟

ماذا نريد؟

نريد دولة فلسطينية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران 1967.

كيف نحقق ما نريد؟

إذاً المقاومة تأتي في إطار الأداة وليس الهدف الإستراتيجي لدينا كفصائل فلسطينية ومكونات شعبية.

تـأثير المتغيـرات الإقليميـة علـى هـذا الواقـع هـو الـذي سـنتناوله وتحـدث عنـه بعـض الأخـوة ولا سـيما ورقـة الأسـتاذ عريـب رنتـاوي حيـث تحـدث بشـكل مفصـل، ولكــن ربمــا يجــب أن نضــيف مــا هــي المعيقــات التــي تعتــرض بنــاء هــذه الإستراتيجية، وهذا ما لم تأتي عليه أي من الأوراق الثلاثة.

الإسـتراتيجية الجديـدة التـي ربمـا لا يوجـد قائـد وطنـي فلسـطيني إلا وتحـدث بهـذه المفـردات بـدءاً مـن الـرئيس محمـود عبـاس وصـولاً الـى حركـة حمـاس، الـى الجهـاد الإسـلامي، الـى اليسـار، الـى كـل النخـب السياسـية، ولـو حاولنـا ان نحصـل علـى جـرد سـنجد ان التقاطعـات فـي ملامـح هـذه الإسـتراتيجية تتقـاطع فـي أكثـر مـن 90% علـى هـذه الإسـتراتيجية، لأن تحقيـق هـدف الدولـة لا يختلـف عليـه إثنـان، ربمـا فقـط الفصـيل الوحيـد الـذي بـات واضـحاً فـي موضـوع الدولـة وحـدودها هـو حركة الجهاد الإسلامي.

حمـاس فـي وثيقتهـا السياسـية وثيقـة المبـادئ والسياسـات عـام 2017 حسـمت الجـدل وإن أُرفقـت بعـدم الإعتـراف بإسـرائيل، ولكـن وجـدت مقاربـة ممكـن أن يلتقـي عليها كل المكونات الفلسطينية.

عنـدما نتحـدث عـن بنـاء الإسـتراتيجية، لابـد مـن تحليـل البيئـة السياسـية الفلســطينية، حتــى نقــول مــا هــي التحــديات أو البيئــة الإقليميــة أو الدوليــة أو الإسرائيلية.

عنــدما نتحــدث عــن البيئــة السياســية الداخليــة الفلســطينية ونتحــدث عــن مسـألتين أساسـيتين، همـا الإنقسـام وكنـا نتحـدث عـن الإنقسـام ربمـا كـان فـي البدايـة شـكله برامجـي ثـم انتقـل الـى إنقسـام فصـائلي سياسـي، والآن ينتقـل هـذا الإنقسـام داخل الفصيل الواحد، حركة فتح نموذجاً وحركة حماس ليست بعيدة.

الصـراع السياسـي والعسـكري بـات واضـحاً فـي انتخابـات المكتـب السياسـي الأخيـرة، وبـذلك لـيس بعيـداً أن يتحـول الإحتكـام إلـى صـندوق الإقتـراع الـى احتكـام صــناديق أخــرى ســواء بالفصــل أو بالتحييــد، أو..أو، بــذلك الحالــة الوطنيــة الفلسـطينية فـي حالـة الإنقسـام هـي حالـة تعتريهـا حالـة مـن الضـعف، وهـذا الـذي

يفسر أننا كلنا نتبنى فكرة بناء استراتيجية وطنية ولا أحد يستطيع أن يقول متى سترى هذه الإستراتيجية النور، وبذلك لدينا تحدي داخلي أساسي.

والتحدي الآخر هو جماعات المصالح وهناك جماعة في الحالة الوطنية ككل، الجميع يرى أن بقاء الواقع الراهن أو جزء كبير من الحالة الوطنية، يرى ببقاء الواقع الراهن على ما هو عليه، هذا ربما يصب في حساباته الحزبية الخاصة أو الجهوية أو المناطقية الى آخره، وبذلك نجد أن هناك كابحاً للإنطلاق في بناء هذه الإستراتيجية الوطنية التي هي بحاجة الى عملية ديمقراطية، ليس على المستوى السياسي فقط بل تبدأ من الفصيل السياسي، وتبدأ من الجمعية، وتبدأ من مجلس الطلبة، حتى الثقافة المدنية تبدأ من الأسرة الفلسطينية، من الأب والأم ومن باقي مكونات الأسرة حتى نصل الى مجتمع مثقف مدنياً يستطيع ان يمارس العملية الديمقراطية في داخل حزبه السياسي وفي داخل مؤسساته السياسية التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني.

أيضا قبل أن نتحدث عن تحليل البيئة الإقليمية، تحدث الأخ عريب الرنتاوي عن عملية تدجين حركة حماس، وتحدث الأخ رمزي عن عملية المشاريع القطرية أو المصرية التي توصل قطاع غزة بالشيخ زويد والتأسيس لإنفصال غزة وامتداده الى الدولة المصرية هذا بالتأكيد السؤال الذي يطرح نفسه: ماذا نحن فاعلون في إطار الإستراتيجية الوطنية لمسك يد حماس والذهاب بها نحو المشروع السياسي الفلسطيني ونحو النظام السياسي، نحو منظمة التحرير الفلسطينية؟ وفي نفس المعادلة ماذا نقول لحماس التي ترى أيضاً أن السلطة يتم تقويضها في الضفة الغربية من خلال سلوك الاحتلال الممنهج والهادف إلى تقويض وإضعاف السلطة الفلسطينية؟ باختصار يجب التأسيس لمشروع وطني حقيقي.

عند الحديث عن تحليل البيئة الإقليمية، ولا أريد أن أكرر، سأمر مرور الكرام على موضوع التطبيع رغم أهمية هذا التطبيع، حيث كان في السابق معادلة السلام مقابل الأرض التي أسس لها المرحوم الشهيد ياسر عرفات

وأسست لها منظمة التحرير، وأسست لها كل المكونات السياسية حتى ما قبل منظمة التحرير، أي الأرض مقابل السلام، أما الآن السلام مقابل السلام، ونجح بنيامين نتنياهو بكل وضوح وصرامة في تجسيد هذا المبدأ من خلال عملية التطبيع التي يسير قطارها بسرعة متناهية، وربما لو تأملنا قليلاً منحنى التطبيع حتى يعطيني ملامح الإستراتيجية الوطنية، منحنى العلاقات الإسرائيلية كيف يزداد وكيف ينقص من العام 1978، لو أخذنا نموذج القارة السمراء أفريقيا التي تشكل الظهير الأكبر للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي، نجد ان العلاقات الدبلوماسية مع افريقيا تزداد عندما يكون هناك مسار هادئ وعملية سياسية مع الاحتلال، وتقل عندما يكون انتفاضات وثورات وإشكاليات، وهذا جزء من ملامح هذه الإستراتيجية، ماذا نريد من الإستراتيجية؟، أي بمعنى نحن نريد مشروع نضالي مستمر للتحرر من الاحتلال وبعد ذلك نفكر بإقامة الدولة الفلسطينية.

وفي إطار تراجع القضية الفلسطينية في أولويات الدول، صراحة دائماً تعتقد أن فلسطين أو حتى غزة، تعتقد حماس أنها محور الكون وهذا غير صحيح، وهناك تراجع للقضية الفلسطينية لماذا هذا التراجع؟ والسبب إنشغال الإقليم في صراعاته المذهبية، والثورات العربية التي حصلت وما سُمي بالربيع العربي، وأيضا حالة الإنقسام وحالة الخطاب السياسي الإعلامي التي لم تذكرها الأوراق، ونحن نتبنى خطاب إعلامي الهدف منه كل طرف يريد ان يقوض الطرف الآخر الفلسطيني.

أي ما تنجزه حماس هو محط تسخيف من قبل حركة فتح او السلطة الفلسطينية، وما تقوده السلطة ومنظمة التحرير هو محط تسخيف من قبل حركة حماس في المشهد العربي، وذلك يظهر كل منتج فلسطيني هو محط تسخيف ومحط إضعاف، وللأسف الشديد هذا أضعف الحالة الفلسطينية واسهم في تراجع القضية الفلسطينية.

أيضا ما يتعلق بتحليل البيئة الدولية لدينا مسألتين أساسيتين الحرب الروسية – الأوكرانية، والصراع الصيني مع الولايات المتحدة على زعامة العالم والتحولات التي قد يشهدها النظام الدولي، وهذا له انعكاس مباشر على القضية الفلسطينية.

السؤال:

كيف من الممكن أن نؤسس هذه الإستراتيجية لاستثمار هذه الأحداث من خلال أين نتموضع بالضبط، هل نحن بأمسّ الحاجة لنتبنى سياسة الحياد الإيجابي أم نتموضع مع موسكو، أم نتموضع مع العدالة الدولية أو أين سنقف، هذه مسألة مهمة جداً، أيضا المسألة الأخرى وهي التطرف الديني والحرب على الإرهاب، وربما تكتوي منظمة التحرير التي نحن في أحد مراكزها البحثية من تصنيفها كحركة إرهابية أمام المجتمع الدولي كما تكتوي حركتي حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية أيضا من تصنيفها على قوائم الإرهاب، بالتأكيد التطرف الديني ووجود الحركات الدينية ذات الطابع الإرهابي وأحداث سبتمبر أيضا تصنف هذه المنظمات الفلسطينية، هذا بالتأكيد أثّر بشكل سلبي، وللأسف نحن وقعنا في شرك هذه الحرب على الإرهاب من خلال بعض الحديث المتكرر أننا جزءاً من الحرب على الإرهاب، دون أن نوضح اين نحن بالضبط.

عندما يتحدث السيد الرئيس أبو مازن فهو لا يقصد حرباً على الإرهاب أو على المقاومة الفلسطينية، هو يتحدث حربا على الإرهاب الدولية التي تتسم بصفات داعش وغيرها، ولكن تأولها إسرائيل والإعلام الإسرائيلي على أنها حروباً على الإرهاب، وأن هذه الحركات المصنفة على قائمة الإرهاب هي جزء من هذه الحرب، أيضا الانسحاب من أفغانستان جزء من التحول، وهذا يعطينا أين تقف الولايات المتحدة ، الولايات المتحدة بالتأكيد تقف على التحول والإستدارة من منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة بحر الصين الجنوبي، وإلى الأولوية فيما يتعلق بالصين والصراع الاقتصادي على زعامة العالم وعلى دول البريكس، ومحاولة أن

يكـون هنـاك نظـام دولـي متعـدد الأقطـاب، أيضـاً هـذا سـيكون لـه أثـر فيمـا أيـن نتموضع نحن كقضية فلسطينية.

عنـدما نتحـدث عـن البيئـة الإسـرائيلية فهـي الأهـم كونهـا الفاعـل الرئيسـي لـدينا كفلسـطينيين وأنـه قـوة الاحـتلال، نحـن لـدينا تهديـد ولـدينا فرصـة، التهديـد هـو وجـود حكومـة فاشـية يمينيـة قاسـية سـتكون فـي المسـتقبل القريـب، وإن كانـت كـل الحكومـات الإسـرائيلية السـابقة هـي فاشـية ويمينيـة وقاسـية لكـن هـذه قـد تكـون الأكثر.

ولكـن السـؤال المطـروح، مـع مثـل هكـذا حكومـة أيـن نـذهب؟ هـل نـذهب إلـى المقاومـة المسـلحة فـي اسـتراتيجيتنا أم إلـى المقاومـة الشـعبية، هـل نـذهب إلـى الهـدوء التـام أم إلـى مـاذا، هـل نتفـرغ لبنـاء الإنسـان الفلسـطيني كأولويـة قصـوى فـي ظـل مـا عانـاه مـن واقـع الانقسـام وواقـع الاحـتلال، أيـن نـذهب الـى أيـن؟ هـذا مطلـوب مـن الاخـوة فـي مركـز التخطـيط ومـن البـاحثين أن يركّـزوا علـى موقـع وشـكل النضـال فـي المرحلـة المقبلـة، لأن الفرصـة هـي أن هـذه الحكومـة هـي حكومـة تمييـز عنصـري، وإذا عـدنا الـى الإنجـاز الدبلوماسـي الكبيـر الـذي حققتـه الدبلوماسـية الرسـمية الفلسـطينية فـي اللجنـة الرابعـة والقـرارات الأربعـة، فـي تقـديري أن هـذا مهـم جـداً أن يكـون عنـوان المرحلـة أن إسـرائيل دولـة أبارتهايـد دولـة تمييـز عنصـري، وأن تتركـز المقاومـة وشـكل المقاومـة علـى المقاومـة السـلمية الشـعبية فـي المرحلـة القادمـة فـي ظل هذه الحكومة القوية القاسية.

أعتقـد كمـا قلـت أن ملامـح الاسـتراتيجية اذا وافقـت عليهـا حمـاس والجهـاد الإسـلامي كحركـات تتبنـى المقاومـة المسـلحة، يمكـن أن نحـدث توافـق فـي بنـاء اسـتراتيجية نضـالية ممكـن أن تؤسـس لمرحلـة مقبلـة جيـدة فـي مواجهـة هـذا الاحـتلال وهذا الغول الاستيطاني.

أخيراً أتحدث عن اسرائيل في البيئة الإسرائيلية وطموحاتها الان

إسـرائيل لـم تعـد طموحاتهـا بعـد نجاحهـا فـي قطـار التطبيـع، الآن طموحاتهـا فقـط إقليميـة، هـي تريـد أن تكـون لاعبـاً دوليـاً، ومشـروع الغـاز الـذي تؤسـس لـه

إتفاقية غاز كاريش، وربما اتفاقية غاز غزة، وغيرها من الاتفاقيات التي عملت لها، هي تريد أن تكون وتؤسس لأن تكون بديلاً للغاز الروسي لأوروبا، وبذلك تصبح دولة ذات تأثير دولي وإقليمي وتنتقل من مرحلة التطبيع مع الدول الى مرحلة تطبيع المصالح الاقتصادية مع الشعوب وهذا يعطيها مساحة كبرى.

لذلك مطلوب من الاستراتيجية أن تجيب كيف من الممكن أن نقوض من أن نجعل إسرائيل فاعلاً دولياً وفاعلاً إقليمياً.

الجلسة الثانية

"الإستراتيجية الفلسطينية لمواجهة التحديات السياسية والإقتصادية"

تداعيات الأزمة السياسية في إسرائيل وانعكاسها على سياسة التقليص والاحتواء

د. خالد شعبان

مدخل

تعيش إسرائيل أزمة عدم الاستقرار الحكومي من خلال عدم القدرة على تشكيل حكومة مستقرة وذلك منذ عام 2019، رغم فوز الليكود واليمين بالانتخابات التشريعية إلا أن نتنياهو لم يستطع عملياً تشكيل حكومة بسبب الخصومات الشخصية التي بينه وبين قادة اليمين بسبب قضايا الفساد الخاصة بنتنياهو، وقد خاضت الأحزاب الإسرائيلية خمس عمليات انتخابية حتى 2022/11/1 والتي أدت إلى فوز واضح وصريح لقوى اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل.

أدى فوز اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل في انتخابات الكنيست الـ25 إلى عودة الاستقطاب في الساحة الحزبية الإسرائيلية، وأيضاً على إعادة ترتيب الأوراق بين القوى السياسية في إسرائيل، خاصة أن برامج قوى اليمين واليمين المتطرف تتناول قضايا تتعلق بالدين والدولة، وكذلك القضايا التي تتعلق بالسيطرة على السلطة القضائية، ولكن يبدو أن الكنيست الحالية متفقة إلى حد كبير بما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وكان واضحاً بشكل كبير غياب القضية الفلسطينية وعملية التسوية السلمية عن برامج الأحزاب الإسرائيلية.

تحاول هذه الورقة الإجابة عن عدة أسئلة تتعلق بالأزمة الحزبية في إسرائيل وتداعياتها على سياسة التقليص والاحتواء التي تبعتها إسرائيل سواء تجاه منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الوطنية الفلسطينية.

أولا انتخابات الكنيست الخامسة والعشرين

جرت انتخابات الكنيست الـ25 في 2022/11/1 وذلك بعد حوالى عام من انتخابات الكنيست ال24 والتي أدت في حينه الى تشكيل حكومة بينت/لابيد والتي استمرت حوالي عام وسبعة أيام، وبعد ذلك انهارت نتيجة للأزمات الداخلية في الائتلاف الحاكم.

خاضت انتخابات الكنيست الـ 25 ما يقارب من 40 قائمة انتخابية، وقد شهدت الحملة الانتخابية صراعاً محتدماً بين القوى المشاركة على أصوات الناخبين، وبدا واضحاً من الحملة الانتخابية الاهتمام الكبير من جميع الأحزاب على رفع نسبة التصويت من أجل الفوز في الانتخابات.

نتائج الانتخابات بلغة الأرقام

-أصحاب حق التصويت 6.788.804

-الأصوات الصحية 4.764724

-المصوتون 4.794.593

-نسبة الحسم 154.820

-نسبة التصويت 70.63

جدول رقم (1)

توزيع المقاعد على الأحزاب الفائزة في الكنيست الـ25

الحزب	عدد المقاعد	الأصوات
الليكود	32	1.115.336
يش عتيد	24	847435
الصهيونية الدينية	14	516470
المعسكر الرسمي	12	432482
شاس	11	392964
يهدوت هتوراه	7	280194
إسرائيل بيتنا	6	213687
العربية الموحدة	5	194047
حداش/ العربية للتغير	5	178735
حزب العمل	4	175992

المصدر: https://www.gov.il/ar/Departments/General/appendixtomemorandum

يتضح من الجدول فوز اليمين واليمين المتطرف بالإضافة إلى الحريديم إلى (64) مقعداً، وهي تعتبر نتيجة كبيرة جداً ومهمة لنتنياهو شخصياً، والذي لعب شخصياً كالعادة دوراً كبيراً في عملية دعوة الناخبين للتصويت لليمين، كما نجح في إعادة توحيد اليمين المتطرف ضمن الصهيونية الدينية واستطاع إبعاد إيليت شاكيد عضو حركة يمينا، كما عمل شخصياً على عدم انفصال يهوديت هتوراة والتي تجمع داخلها كل من اغودات اسرائيل وعلم التوراة، كما استطاع نتنياهو عقد عدة اجتماعات مع قوى اليمين واليمين المتطرف قبل اجراء الانتخابات تحت شعار التيار اليميني، باعتباره تيارا لا يمكن لأحد من أعضائه مغادرته، بل يعمل بشكل موحد من أجل إزاحة حكومية بينيت/لابيد.

من خلال هذه النتائج يستطيع نتنياهو تشكيل ائتلاف حكومي مستقر وقوي، حيث تتعطش جميع قوى اليمين المتطرف واليمين للوصول إلى السلطة من أجل تحقيق أهدافها الحزبية، وبحسب هذه النتائج غابت حركة ميرتس عن الكنيست منذ تأسيسها عام 1992 والتي ضمت في حينه (راتس، شينوي، مبام) كما خسرت قائمة التجمع الديمقراطي الانتخابات، وأحرزت قائمة حزب "الصهيونية الدينية" الفاشي بقيادة بتسلئيل سموتريتش، وحزب "عوتسما يهوديت" الفاشي بقيادة إيتمار بن غفير 14 مقعدًا، مقارنة بـ6 مقاعد حصلت عليها القائمة في الانتخابات السابقة. أظهرت نتائج الانتخابات ازدياد قوة اليمين الفاشي الإسرائيلي على نحو غير مسبوق؛ فقد حصلت قائمة اليمين الفاشي المشكّلة من تحالف حزب الصهيونية الدينية وحزب القوة اليهودية، على أكثر من 516 ألف صوت، معظمهم من الشباب، ومن المثير للاهتمام أن هذه القائمة حصلت على 20% من أصوات الجنود في معسكرات الجيش الإسرائيلي.

ومن الملاحظ أيضا انحصار الخلافات الأيديولوجية بين الأحزاب الإسرائيلية الذي لم يكن وليد الجولات الانتخابية الأخيرة، بل تراكم تحوّلات بدأت منذ بداية الألفية الجديدة، إلى غاية الانتفاضة الثانية، كان النقاش حول مستقبل الأراضي المحتلة والسياسات الأمنية، وبدرجة أقل الطرح الاقتصادي، من أهم مركبات التصدّع بين اليمين واليسار الصهيونيين في إسرائيل. وقد انتظمت المنظومة الحزبية وفقا لمواقف الأحزاب وطروحاتها في هذه المحاور.

يلاحظ بشكل عام اختفاء اليسار عن الساحة السياسية الإسرائيلية، ولا يعني فوزر حزب العمل بأربعة مقاعد أنه سيحدث تغيير حيث كانت معظم الاستطلاعات تدل على أفول الحزب، برفقة حركة ميرتس التي سقطت في هذه الانتخابات.

ومن الملاحظ أن القوى العربية تعتبر الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات، وتعتبر خسارتها الأولى في عدم اعادة تشكيل القائمة العربية المشتركة، حيث خاضت ثلاث قوى عربية الانتخابات، الأولى هي قائمة حداش والعربية للتغيير

وحصلت على 5 مقاعد، وكذلك القائمة العربية الموحدة وحصلت أيضاً على 5 مقاعد، بينما فشل التجمع الديمقراطي الذي خاض الانتخابات منفرداً في عبور نسبة الحسم، ويعزا ذلك إلى حالة الصراع التي نشبت بين القوى الثلاثة السابقة على الأصوات العربية، بالإضافة إلى انخفاض نسبة التصويت عن 55% لدى فلسطينيي 48.وقد أدت نتائج الانتخابات بشكل عام إلى وجود حالة صراع بين القوى الثلاثة مما تسبب في فوز اليمين واليمين المتطرف بالانتخابات وتشكيله للحكومة الإسرائيلية القادمة.

ثانيا: ركائز القوة لليمين الإسرائيلي

يلاحظ في ركائز القوة لدى اليمين واليمين المتطرف هو الاعتماد على نظريات دينية توراتية، تقوم أساساً على اعتبار الأرض الفلسطينية هي أراض منحها الرب لليهود دون غيرهم باعتبارهم شعبه المختار، وتعتبر إسرائيل نفسها دولة متعددة دينيا ولكنها حسب القوانين التي أقرتها فهي تعرف نفسها على أساس ديني (دولة اليهود) ووجود أديان أخرى كالإسلام والمسيحية أدى إلى تأكيد النزاعات الأخرى وأهمها النزاع القومي، والإشكالية الأكبر حدثت لدى اليهود وخاصة بين العلمانيين والمتدينين، حيث يحاول المتدينون فرض تعاليم التوراة على مناحي الحياة العامة في إسرائيل، حيث تقوم المؤسسات الدينية التعليمية لهذه القوى بتدريس ذلك لتلاميذ المدارس الدينية والمدارس الحاخامية، ولذلك يعتبر هؤلاء أن الأرض الفلسطينية هي أرض مملوكة لليهود ولا يجوز التنازل عنها، حيث يسعى هؤلاء إلى تشريع القوانين واتخاذ كم كبير من الإجراءات الاستيطانية لعدم انتقالها إلى الفلسطينيين وخاصة في المنطقة (ج) والتي تزيد مساحتها عن 61% من مساحة الضفة الغربية، ويرفض اليمين واليمين المتطرف الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين، ورفض الاعتراف بالظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني جراء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بالرغم من الاتفاقات الموقعة بين م.ت.ف وحكومة إسرائيل عام 1993، وتقوم أهم ركائز القوة لليمين واليمين المتطرف على ما يلي:

1-الوعد الإلهي: وتقوم فكرة الوعد الإلهي على عودة اليهود إلى فلسطين أرض الميعاد وامتلاكها مع أقاليم متعددة من دول أخرى للأبد، ويستند اليمين واليمين المتطرف في ادعاءاته لاحتلال فلسطين على مجموعة من المفاهيم والأسس العنصرية التي تتبناها إسرائيل كشعب الله المختار، وحق العودة لأرض الآباء والأجداد وإيجاد أرض إسرائيل الكاملة.

وتعتبر الفتاوي والتعاليم التوراتية المتعلقة بأرض الميعاد ذات أهمية كبرى لليهود حيث أنها تشكل في النهاية هوية مجتمعية، وركيزة أساسية للصراع مع السكان الأصليين وهم الفلسطينيون، كما تقوم فقرة الوعد الإلهي من أجل السيطرة على أراضي الفلسطينيين والتمسك بها حسب وعد الرب، وهي السبب الأساس لوجود الروح العدائية تجاه الغير سواء كانوا يهودا أو غير يهود. إن جذور الروح العدوانية والنزعة الإرهابية والسلوك العنيف لا يعود إلى مثيرات خارجية كما تحاول إسرائيل تسويقها والإدعاء بها. وعبر كل المراحل كانت النزعة الإرهابية وأيديولوجيا العنف والعدوان تتأصل وتنضج وتتجه نحو التصلب لتصبح جزءاً من النسيج التكويني والمعرفي للشخصية اليهودية.

ويرتبط بالوعد الإلهي الدعوات التي تحث اليهود دائماً للهجرة إلى إسرائيل، وكذلك استعمال اللغة العبرية وإقامة الشعائر اليهودية، وهو ما اعتمدته إسرائيل من مجموعة قوانين أقرتها الكنيست مثل قانون العودة والجنسية والمواطنة ويهودية الدولة، وما يؤيده واقع الحال من خلال استمرار السيطرة على الأراضي الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من الحصول على حق تقرير المصير.

2- الاستيطان: تقوم ركيزة الاستيطان باعتبارها أحد فرائض التوراة للأرض الموعودة، والتي تقوم من خلال هجرة اليهود من شتى أصقاع الأرض إلى فلسطين وإقامة دولتهم المزعومة، وذلك من خلال وجود مجموعة سكانية ينتمون إلى قومية يهودية لها ذاتيتها ومعالمها الخاصة بها بمختلف أجناسهم وملامحهم.

ويرتبط الاستيطان في فلسطين بترحيل الفلسطينيين عن أرضهم وذلك منذ نشأة الصهيونية حتى الآن، حيث سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى

إنشاء المستوطنات في جميع الأراضي الفلسطينية وفي ذلك أيضاً تستند الحكومات الإسرائيلية على مجموعة من النصوص التوراتية والادعاءات التاريخية المزيفة، حيث يتم الاستناد إلى مجموعة من الركائز العنصرية من البعث القومي والعودة إلى أرض الآباء والأجداد لتحقيق الوعد التوراتي والهدف الأساسي للاستيطان هو إيجاد الدولة الخاصة باليهود فقط.

ثالثا: انعكاس وجود حكومة إسرائيلية متطرفة على التسوية السلمية

ازدادت قوة أحزاب معسكر اليمين الصهيوني ازديادًا كبيرًا بعد نتائج انتخابات الكنيست ال 25 التي جرت في مطلع نوفمبر 2022 ، سواء في عدد المقاعد في الكنيست أو عدد أصوات الناخبين مقارنة بانتخابات الكنيست السابقة 2021، فبعد خمس جولات انتخابية استطاع اليمين المتطرّف تحقيق أغلبية عددية في الكنيست، بعدما حقق قبلها هيمنةً على المجتمع والعسكر وصناعة القرار في إسرائيل[1].

تطرح الأحزاب الرئيسية أيا كانت موقفا يعارض إقامة دولة فلسطينية، ولا تحمل أي أجوبة للحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وبذلك تلغي أي احتمال للتوصل إلى اتفاق تسوية مع الفلسطينيين، كما تشدّد غالبية الأحزاب على الهوية اليهودية للدولة.

تمثل الحكومة التي يزمع نتنياهو تشكيلها استمرار انزياح المجتمع الإسرائيلي بنخبه المختلفة نحو اليمين واليمين المتطرف أو الفاشي. ويطرح تشكيل هذه الحكومة[2]، التي ستضمّ أحزاباً فاشية، أسئلة وتحديات مهمة على الصُعد كافة، الإسرائيلي والفلسطيني والعربي والدولي، فمِن غير المعروف المدى الذي سيمضي به نتنياهو في إعادة صياغة حدود الديمقراطية الإسرائيلية وفي

[1] الجزيرة نت 2/11/ 2022 -

[2] https://www.arab48.com/ 7/11/2022

سن القوانين التي تُخضع عملياً السلطة القضائية للحكومة؛ تلك السلطة القضائية التي كانت دوماً منحازة إلى المشروع الصهيوني وقيمه على أيّ حال، بيد أنها بالنسبة إلى اليمين المتطرف والفاشي باتت منذ سنوات عائقاً ليبرالياً أمام فرض قيمه ورؤيته وبرامجه، سواء تلك المتعلقة بالمجتمع الإسرائيلي أو بالفلسطينيين، وهذا يعني أننا أمام مرحلة جديدة، قد تؤدي فيها سياسة هذه الحكومة إلى التصعيد في المناطق المحتلة، وقد تصطدم أجندتها الأكثر تطرفًا في تاريخ إسرائيل برفضٍ دولي واسع أيضاً.

لم تحتل القضية الفلسطينية حيّزاً في الحملة الانتخابية في الشارع اليهودي، على الرغم من أن حكومة لبيد كثّفت اعتداءاتها على الفلسطينيين في المناطق المحتلة أثناءها[1]، فشنّت عدوانًا على غزة وقامت بسلسلة متواصلة من الاعتداءات على المدن والبلدات والمخيمات في الضفة الغربية المحتلة، فقتلت وجرحت المئات من الفلسطينيين، واعتقلت آخرين وفرضت عقوبات جماعية عليهم، من أجل رفع رصيدها الشعبي على عتبة الانتخابات، ولم يقدّم لابيد أو نتنياهو أيّ رؤية للحل السياسي في برامجهما الانتخابية.

المعنى الأبرز أن الحكومة القادمة ستؤيد بصورة أكبر من سابقاتها الترحيل والضم والموت للفلسطينيين من اقرار تشريعات حول اعدام الفلسطينيين والمقاومين، وتوسيع الاستيطان، وتهويد القدس والأقصى، والفصل العنصري، وهدم البيوت، وتؤمن أكثر من سابقاتها بأن اليهود ينتمون إلى أمة أعلى (أصحاب البيت، أصحاب السيادة)، وأن الفلسطينيين ليس لهم حقوق، وستسمح للجنود بكل شيء، بما في ذلك إطلاق النار للقتل بشكل أكبر مما سبق، وعلى أساس أن الفلسطينيين لا يفهمون سوى القوة والإذلال وأنهم ليسوا بشراً.

تعددت الطروحات الإسرائيلية لانهاء الصراع تحت عناوين كثيرة ومتعددة مثل "حل الصراع"، و"إدارة الصراع"، و"حسم الصراع"، و"السلام الاقتصادي"

[1] https://www.arab48.com/ 7/11/2022

وتقليص الصراع بينما جاء بايدن مستخدماً ليعلن "تأجيل الصراع"، أو بكلماته "إنني لا أزال أدعم حل الدولتين، على الرغم من أنه من الواضح لن يحدث قريباً.

إدارة الصراع لم تعد تعني تجميد الوضع، بل إن إسرائيل استخدمت كل أدواتها وقامت بخطوات دراماتيكية[1]، من إقامة مستوطنات وتوسع استيطاني لإحداث تغيير وفرض حقائق جديدة على الأرض من شأنها أن تحول الانسحاب الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية إلى أمر غير قابل للتطبيق.

مقاربة تقليص الصراع ارتكزت على إدارة الصراع والسلام الاقتصادي، وتقليل حدة الاشتباك مع الفلسطينيين والتخفيف منه، وهي نسخة عن طرح بنيامين نتنياهو في كتابه "مكان تحت الشمس"، وتعني تلك الرؤية تجاوز حل الدولتين، وكل عملية السلام، وعدم الاعتراف أصلا بوجود مشكلة سياسية ولا قضية فلسطينية، وإنما مجموعة كتل بشرية توجد في وبالقرب من إسرائيل يتم احتواؤها عبر تقديم تسهيلات اقتصادية، والتخفيف من شعورها بأنها تحت احتلال، وتلك ذاتها هي مضمون "صفقة القرن" التي صاغتها إسرائيل وتبناها وترجمها الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب.

إن سياسة القفز على الشق السياسي، وعدم حل القضية الفلسطينية بحل أصل الصراع، لن تفضي لاستقرار، ولا يمكن أن تنجح مقاربة تقليص الصراع، ربما تخدر الفعل الفلسطيني مؤقتا، لكنها لن تنجح في كبح تطلعات الشعب الفلسطيني نحو التحرر وإقامة دولته المستقلة.

مما سبق نرى أنه لا مجال للرهان على إحياء المفاوضات وما يسمى "عملية السلام" من دون إحداث تغيير جوهري حاسم في ميزان القوى في المنطقة والعالم، من الجدير أيضاً عدم التسليم بقدرة الولايات المتحدة وإسرائيل على حسم كل الأمور، إذ يكاد لا يوجد خطاب أميركي – إسرائيلي للالتفاف على قضية فلسطين إلا وجرى استخدامه، فمن الحلول المرحلية إلى حل مسائل وتأجيل

[1] https://www.arab48.com/11/12/2021

المسائل الجوهرية، إلى الهدنة طويلة الأمد، وإلى خريطة الطريق، إلى زيارة بايدن للمنطقة وتصريحاته حول التسوية السلمية[1].

في المحصلة، الحل الوحيد لإفشال خطط الاحتلال في تزيين احتلاله، والاستمرار في جعله مربحاً، هو استمرار المقاومة بأشكالٍ شتّى، بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في ظل تزايد الأقوال أن الجيش الاسرائيلي لديه من الجنود للقيام بكل عمل يطلب منه.

[1] https://www.masarat.ps/article

السياسات الاقتصادية الفلسطينية بين التحدي والاستجابة

د. مازن صلاح العجلة

مقدمة:

تلعب العوامل السياسية، وخاصة تلك المرتبطة بالاحتلال الاستعماري اسرائيلي واجراءاته، دوراً مؤثراً مركزياً في زعزعة الاستقرار الاقتصادي في فلسطين. لذلك غالباً ما تتراجع معدلات النمو وتتزايد المؤشرات السلبية للاقتصاد الكلي، نتيجة حالة التبعية المزمنة للاقتصاد الإسرائيلي المصحوبة بإجراءات إسرائيلية تعسفية واعتداءات عسكرية، ومصادرة مستمرة للأراضي الفلسطينية. من هنا فإن التطورات السياسية في فلسطين، تعكس، خلال السنوات القليلة الماضية تراجعًا تدريجيًا في الاقتصاد وتزايداً في عدم اليقين السياسي الناجم دوما، عن تعثر المفاوضات والإجراءات الاسرائيلية الانتقامية المصاحبة لهذه الحالة.

ورغم أن الأداء الاقتصادي للسلطة الوطنية الفلسطينية، يستمد ضعفه وتردده من ضعف الحالة السياسية وبيئتها، الا أن الاحتلال الإسرائيلي، ووفقا للتقارير الاقتصادية الدولية، يعتبر العامل الرئيسي للمشكلات والتحديات التنموية في فلسطين. حيث تمتلك اسرائيل ومعها الدول المانحة ومؤسساتها الدولية قدرة نافذة على التأثير المباشر على الاقتصاد الفلسطيني سواء على الصعيد الهيكلي أو على صعيد تخصيص وتوجيه المساعدات، وصياغة الرؤى والتوجهات الاقتصادية والتنموية. لقد نما الاقتصاد الفلسطيني وتطور في هذا السياق،

مستنداً الى نموذج تنموي ضعيف يعتمد على تحفيز الطلب من خلال زيادة الاستهلاك الممول من المساعدات، التي كانت الداعم الاول لزيادة معدلات النمو. من هنا أصبح الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً ريعياً لأنه يخلق معدلات نموه ويشكل أنشطته بعيداً عن القطاعات الانتاجية. من الطبيعي والحال كذلك أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً بالغاً في القدرة الذاتية الإنتاجية والتشغيلية له، أضعف المناعة الفلسطينية، وعمق الارتهان المعيشي لسكان الضفة والقطاع لإسرائيل وللممولين الخارجيين.

لقد ساهمت منظومة كاملة من الإجراءات الاستعمارية الإسرائيلية، وتضم هذه المنظومة عدد من الممارسات الاستعمارية الإسرائيلية على رأسها النشاط الاستيطاني وخاصة في القدس ، وهدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين في الضفة الغربية ، بما في ذلك القدس الشرقية ، والقيود الإسرائيلية على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والموارد، وتجزئة وتفتيت الأراضي بالجدار والحواجز، والقرصنة على الأموال الفلسطينية، ناهيك عن التبعية الشاملة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث أن الموارد الاقتصادية الاستراتيجية لبناء الدولة المتمثلة في الأرض والماء والطرق والحدود والطيف الكهرومغناطيسي والمجال الجوي والتنقل وإمكانية الوصول والكهرباء وعلاقات التجارة الحرة وأهم من ذلك كله الموارد البشرية، تخضع بجميع تفاصيلها لإدارة الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

ان استمرار هذا الوضع يعمل على استنزاف ما تبقى من الموارد وسبل عيش الناس والإمكانات المحدودة للسلطة الوطنية الفلسطينية. ورغم أن الأخيرة تحاول جاهدة من خلال المؤسسات الدولية والعمل الدبلوماسي الضغط على الجانب الإسرائيلي لحل الكثير من المعضلات السياسية والاقتصادية، الا ان الصلف الإسرائيلي وعدم استجابته لهذه الضغوط، يقتضي أن يشكل ذلك تحديا مستمرا ليس فقط لإقامة الدولة بل لحماية ما تم إنجازه، ولتعزيز مود الناس واقتناعهم بجدوى هذا الصمود. ان صياغة سياسات اقتصادية تستجيب لهذا التحدي بات أمر لا مفر منه، بل هو واجب وطني في هذه المرحلة الصعبة.

تسعى هذه الورقة لاقتراح مثل هذه السياسات اللازمة والضرورية لمواجهة التردي المستمر في حياة الفلسطينيين وخاصة الاقتصادية منها. ان مثل هذه السياسات لا بد أن تأتي في سياق الاستجابة الوطنية المطلوبة للتحدي القائم والناتج عن إجراءات الاحتلال المستمرة، بل والمتزايدة. وتستخدم الورقة منهجية الاقتصاد السياسي التي تناسب موضوعاً، كهذا، تحركه وتحدده السياسة في سياق حالة اقتصادية مثقلة بالأبعاد السياسية، حيث أن التحليل الاقتصادي يهدف فقط إلى تحليل النتائج الناجمة عن البدائل والخيارات ودور السياسة هو الاختيار بينها. ويتناسب هذا المنهج مع نظرية التحدي والاستجابة التي تحملها الورقة في سياق موضعة السياسات الاقتصادية المقترحة في سياقها السياسي الوطني الصحيح.

السياق السياسي

يتصف السياق السياسي والأمني في فلسطين بالهشاشة والضعف. حيث يخلق الاحتلال وبصورة منهجية المبررات السياسية لخلق مزيد من عدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية. فهناك التوترات الدائمة حول المسجد الأقصى والمستوطنات الإسرائيلية وعمليات الإخلاء والهدم في القدس الشرقية والضفة الغربية والمأزق في قطاع غزة هي يمثل مصدرا هاما من مصادر الضغط المستمرة التي يمكن أن تندلع دون سابق إنذار، كما اتضح من اخر الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على غزة والتي استمرت ثلاثة أيام في أوائل أغسطس من هذا العام. ظلت انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني والرئيس مؤجلة إلى أجل غير مسمى، بينما أدت الانتخابات المحلية في معظم بلديات الضفة الغربية في كانون الأول (ديسمبر) 2021 وآذار (مارس) 2022 إلى تحقيق مكاسب كبيرة للمرشحين المستقلين[1].

[1] MIF, WEST BANK AND GAZA, REPORT TO THE AD HOC LIAISON COMMITTEE, September 13, 2022

إن الأرض الفلسطينية المحتلة مجزأة بسبب الانقسام طويل الأمد بين الضفة الغربية وقطاع غزة. والضفة نفسها قسمها الاحتلال إلى القدس الشرقية ومناطق أ، ب، ج؛ عن طريق العديد من الحواجز والأسوار ونقاط التفتيش والبنية التحتية الأخرى؛ ومن خلال التوسع الاستيطاني الإسرائيلي المتسارع والقيود المستمرة على وصول الفلسطينيين. تؤدي تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة إلى تقليص مساحة نمو الاقتصاد الفلسطيني، وتغذية الاحتياجات الإنسانية والصراع، وتقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل.

ورغم أن الحكومة الائتلافية الإسرائيلية السابقة وافقت على إجراءات بناء الثقة الاقتصادية الحذرة بدلاً من محادثات السلام، لكنها تراجعت الآن. مع التأكيد على أن الخطوات الاقتصادية ليست بديلاً عن عملية سياسية مشروعة من شأنها حل القضايا الجوهرية التي تدفع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ بدلاً من ذلك، يجب أن ترتكز الخطوات الاقتصادية ضمن أفق ونهج سياسي أوسع. الامر الذي لا يجد أية فرصة ممكنة لدى الجانب الإسرائيلي، الذي يميل منذ تأثر المجتمع الإسرائيلي باليمين المتطرف، الى التحسينات الاقتصادية وإدارة الصراع حسب تطورات الواقع، رافضا أية مفاوضات للوصول الى حل الدولتين.

بناء عليه، وكما يشير تقرير المنسق الخاص للجنة ارتباط الخاصة بالمساعدات[1]، لا يزال الحل السياسي الشامل للنزاع بعيد المنال، في حين أن الاتجاهات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية تهدد بتقويض المؤسسات ومكاسب التنمية التي قام عليها تقييم عام 2011. هناك فجوة آخذة في الاتساع بين المسار السياسي المتعثر والمسار السلبي على الأرض، من ناحية، ومن ناحية أخرى، التقدم المحرز منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994. هذه الفجوة الآخذة في الاتساع تصل إلى نقطة عدم الاستدامة، تعريض الإنجازات التاريخية في الأرض الفلسطينية المحتلة لخطر كبير.

[1] OFFICE OF THE UNITED NATIONS SPECIAL COORDINATOR FOR THE MIDDLE EAST PEACE PROCESS, Report to the Ad-Hoc Liaison Committee, 22 September

السياق الاقتصادي:

لابد من التأكيد، بداية، على أن كافة التحديات التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني في سياق علاقته الاستعمارية مع الاحتلال الإسرائيلي، انما تعمل وتنشأ في سياق التحدي الرئيسي للاقتصاد الفلسطيني ألا وهو التبعية الاقتصادية التي تمنع الوصول إلى اقتصاد فلسطيني قوي، بل ومستقل. وتتبدى ملامح التبعية ومؤشراتها في كل مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، ابتداءً بقطاع التجارة الخارجية، ومروراً باستخدام العملة الإسرائيلية والمصارف الاسرائيلية، والالتزام بالنظام الجمركي الإسرائيلي، والاعتماد على الخدمات العامة الاساسية (كهرباء، مياه، اتصالات، وقود..)، وانتهاءً بسوق العمل. وخطورة التبعية تأتي من تجذرها وعمقها في البنية الاقتصادية الفلسطينية بعد عقود طويلة من الاحتلال وسياساته، التي استمرت بعد إنشاء السلطة الفلسطينية من خلال اتفاق باريس الاقتصادي. لقد ترتب على ذلك، أن أصبحت هذه العلاقة (علاقة التبعية/السيطرة) نظاماً له مكوناته، وأدواته وآلياته.

الازمة الاقتصادية المستمرة في الاراضي الفلسطينية متجذرة مع الاحتلال واجراءاته، وفي سياق تصاعد الإجراءات الاحتلال، وضمن هذه البيئة غير المواتية التي خلقتها إسرائيل، تراجعت معدلات النمو حيث انخفضت من 8.8% في المتوسط للفترة (2008–2011) الى 3.2% للفترة (2012–2017)، واستمر تراجعها خلال السنوات اللاحقة حيث بلغ معدل النمو عام 2019 1.4% فقط، وتراجع بشدة عام 2020 بسبب جائحة كورونا ليبلغ – 11.3%، ورغم ارتفاعه عام 2021 الى 7.1%[1]، الا أن هذا الارتفاع ، كما يشير تقرير للاونكتاد، عبارة عن تأثير قاعدي منخفض أعقب الانكماش الحاد عام 2020 [2]. ومع ذلك، لا تزال البطالة مرتفعة بشكل مزمن، لا سيما في غزة (47%) حيث تساهم بشكل رئيسي في الفقر.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الفلسطينية، عدة تقارير ربعية.
[2] الاونكتاد، تقرير عن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات في اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جينيف، أغسطس 2022.

في عام 2022، من المتوقع أن يتباطأ النمو في الأراضي الفلسطينية، مع ضعف تأثير القاعدة المنخفض، وانخفاض الاستهلاك العام، واستمرار الضغط التضخمي. سيكون النمو مدفوعًا بشكل أساسي بالتعافي المستمر في الاستهلاك الخاص. ومن المتوقع أيضًا أن يستمر عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل في الزيادة، من كل من الضفة الغربية وغزة. في الوقت نفسه، قد يأتي الضغط النزولي على النمو من انخفاض الاستهلاك العام حيث من المتوقع أن تستمر السلطة الفلسطينية في دفع رواتب جزئية لموظفيها لبقية العام. علاوة على ذلك، ليس من المتوقع أن تتراجع الزيادة في الأسعار بشكل كبير في الفترة المتبقية من عام 2022، ومن المتوقع أن يحوم التضخم حول 3.6 في المائة للعام بأكمله، مما يؤثر سلباً أيضًا على الطلب[1].

وتأثر نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ظل عند مستوى، ليس فقط دون المستوى الذي بلغه عام 2019، ولكن أيضا دون مستواه عام 2011، الامر الذي يعكس فترة عقد من الآفاق السياسية التي تزداد سوءاً وفرص التنمية الضائعة[2]. فنصيب الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الإجمالي عام 2021 (نما بمعدل 4.2%) وبالمقارنة مع نظرائه في المنطقة، قد بلغ، على أساس تعادل القوة الشرائية، 5394 دولاراً، أي ما يعادل 47% من نصيب الفرد من الناتج المحلي في مصر، ة58% من نظيره في لبنان، و57% منه في الأردن، و14% في إسرائيل[3].

منذ عام 2020 وقعت الحكومة الفلسطينية في براثن أزمة من أعمق الازمات المالية في تاريخها، وتتميز هذه الازمة بفجوة تمويلية كبيرة وتراجع حاد في المساعدات الخارجية واستنفاد مصادر الاقتراض المحلية. والازمة المالية ناجمة بالدرجة الأولى عن العواقب الاقتصادية للاحتلال، فمنذ العام 2000

[1] World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee September 22nd, 2022

[2] المرجع السابق.
[3] انظر الرابط: https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.CD

فرضت سلطات الاحتلال قيودا على التنقل، واستمرت القيود في التزايد. وفي نفس الوقت تزايدت الازمة المالية خاصة في ظل حجب أموال المقاصة وتزايد الخصم من هذه أموال. في نوفمبر 2021 أعلنت الحكومة الفلسطينية انها لا تستطيع ان تدفع سوى 75% من مرتبات الموظفين، واستمرت هذه السياسة حتى الآن.

في ظل السياسات غير المتغيرة، تظل المالية العامة غير مستدامة. ستصل الديون الحكومية (بما في ذلك المتأخرات) إلى 58 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام 2027. جزء كبير من المشكلة بنيوي. لا تحصل السلطة الفلسطينية فعليًا على أي إيرادات من غزة والقدس الشرقية، بينما أنفقت حوالي ثلث ميزانيتها في هذه المناطق في عام 2021، كما أنها لا تجمع أي إيرادات كبيرة من المنطقة ج في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، لا تتفق السلطة الفلسطينية وإسرائيل على المبالغ التي يتعين على حكومة إسرائيل تحويلها إلى السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس (التسريبات المالية) والاقتطاعات الإسرائيلية من جانب واحد لما يسمى "مدفوعات الأسرى"[1].

مع انخفاض منح الموازنة بنسبة 40٪ عن عام 2020، ارتفع الدين الحكومي (بما في ذلك المتأخرات) من 34.5٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 إلى 50.4٪ من إجمالي الناتج المحلي في نهاية عام 2021 وأدى العجز إلى تراكم صافي للمتأخرات المحلية الجديدة بنسبة 4.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. أدت القيود الاحترازية على الإقراض المصرفي وعدم الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية إلى تقييد خيارات تمويل الميزانية. تتكون المتأخرات من الالتزامات المستحقة للموردين والمقاولين الخاصين وصندوق المعاشات التقاعدية[2].

[1] MIF, OP, CIT.
[2] World Bank, OP, CI.

الإجراءات الإسرائيلية تخلق التحديات

أشرنا الى أن إجراءات الإسرائيلية بحق الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني عموما، تمثل منظومة كاملة، ومن ثم، من الأهمية بمكان التنويه الى أن الاقتصاد الفلسطيني يخضع لتبعية كاملة وشاملة، فهو لا يستطيع الوصول الى الموارد واستخدامها، وتسيطر إسرائيل على هذه الموارد وعلى المعابر والحدود وعلى حرية التنقل المتعلقة بالأشخاص والبضائع. وهي عموما لا تطبق اتفاق باريس تماما، وانما تنتقي القضايا التي تخدم منهجها في السيطرة والحرمان. ومن ثم من غير الدقيق ارجاع هذا الواقع الصعب الى مجرد الأحوال السياسية أو الأمنية وحدها، فالواقع، كما يرى تقرير للاونكتاد، أن القضايا الأساسية التي تحدد الآفاق الاقتصادية الفلسطينية لم تتغير خلال العقود الأربعة السابقة، بل انها استمرت وتفاقمت. وأبرز شيء في هذا الخصوص هو ضيق إطار السياسة الاقتصادية المتاح أمام السلطة الفلسطينية بموجب نصوص اتفاق باريس لعام 1994، فهو قد ثبت التشوهات ونواحي الضعف الهيكلية التي بدأت مع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وادام اعتماد اقتصاد الفلسطيني عللا الاقتصاد الإسرائيلي[1].

ضمن هذا المفهوم للاقتصاد السياسي يمكن الحديث عن أهم الإجراءات/ المعوقات/ التحديات التي تخلقها إسرائيل، وتحتاج الى استجابة دائمة من السلطة وحكومتها في سياق التحدي والاستجابة:

- تقييد حركة التنقل للبضائع والأشخاص من خلال الحواجز والمعابر والحصار والاغلاق، الذي يشير الر رقابة صارمة على الحدود بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد نتج عن هذه السياسة آثارا سلبية في جميع قطاعات الاقتصاد الفلسطيني من خلال ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية ومن خلال تدهور الاقتصاد وصغر حجمه. وأدى هذا التراجع الكبير والتشوه الهيكلي الى ارتفاع كبير في معدلات الفقر والبطالة الى مستويات عالية لم يشهدها الاقتصاد الفلسطيني منذ سنوات طويلة.

[1] الاونكتاد، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، جينيف، 2009.

– الإبقاء على قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، باستمرار الحصار وعرقلة المصالحة، والاعتداءات العسكرية. يكلف هذا الوضع الموازنة الفلسطينية الكثير من الايرادات التي تفقدها، والنفقات التي تتزايد غداة كل اعتداء عسكري.

– حجب أموال المقاصة الي هي أموال فلسطينية تقوم إسرائيل بجبايتها مقابل عمولة عالية تبلغ 3% من قيمتها. وقد أقدمت إسرائيل على ذلك مرات عديدة، ووصلت عملية الحجب عام 2000 الى سنتين كاملتين.

– التسرب المالي: يعاني الجانب الفلسطيني من خاسرة مالية كبيرة، نظرا لأنه لا يسترجع كافة الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلكون الفلسطينيون في الضفة والقطاع على السلع التي يستهلكونها. على سبيل المثال لا تسترجع السلطة ضرائب المشتريات التي يتم دفعها على السلطة والبضائع التي يتم شرائها من إسرائيل (ما عدا المحروقات). كذلك لا تحصل السلطة على الجمارك التي تفرض على البضائع الأجنبية التي تستورد أولا إلى إسرائيل ثم يعاد تصديرها إلى الضفة والقطاع (أي باسم مستورد إسرائيلي). هذا إلى جانب الخسائر الكبيرة (ضريبة قيمة مضافة وغيرها من الضرائب المباشرة) على مشتريات سكان الضفة والقطاع المباشرة من إسرائيل والتي يتم توثيقها بفواتير[1]. هناك العديد من التقديرات لهذا التسرب المالي للضرائب غير المباشرة المدفوعة من قبل المستهلكين الفلسطينيين والمحجوزة من قبل الإسرائيليين، وتعتبر دراسة الأونكتاد عن هذا الموضوع هي الأكثر دقة، حيث قدرت هذا التسرب بمبلغ يزيد عن 310 مليون دولار عام 2011، والذي كان يمثل 3.6% من الناتج المحلي، وحوالي 18% من الإيرادات الضريبية[2].

– الخصومات التي تقتطعها إسرائيل من أموال المقاصة بما يوازي ما تدفعه السلطة للأسرى، حيث زادت هذه الاقتطاعات الشهرية من40 مليون شيكل في السنوات السابقة الى 50 مليون شيكل في ابريل عام 2021 وما يصل الى

[1] ماس، الآثار المحتملة وطرق مواجهة التهديدات الإسرائيلية بإلغاء الاتفاقيات التعاقدية مع منظمة التحرير (مع التركيز على بروتوكول باريس)، ورقة مرجعية لجلسة مائدة مستديرة، آب، 2011، ص4

[2] الاونكتاد، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية الى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، جينيف، 2014،

100 مليون شيكل في أغسطس عام 2021[1]. وأكد وزير المالية على ان إسرائيل تحتجز الأموال الفلسطينية منذ ثلاثة أعوام والتي قاربت مليار دولار أميريكي، حيث إن هذا المبلغ يساوي خمسة أضعاف العجز المالي المتوقع مع نهاية العام الحالي[2].

- منع الفلسطينيين من الوصول للموارد واراضي في المنطقة ج، كذلك لا تدفع إسرائيل للسلطة الضرائب التي تجبيها من الشركات الفلسطينية في هذه المنطقة.
- لا تدفع إسرائيل للسلطة حصتها في رسوم الخروج من جسر اللنبي، والتي يجب تحويلها شهريا وفقا لما ينص عليه اتفاق باريس.
- لا تستجيب إسرائيل للمؤسسات الدولية التي تقترح تخفيض رسوم المناولة الإدارية والتي تبلغ 3% من أموال المقاصة، نظرا للزيادة الكبيرة في حجم التجارة الثنائية منذ البداية.
- لا تتعاون السلطات الإسرائيلية في إعادة تصميم الخصم لصالح صافي الإقراض الذي من خلاله تحجب إسرائيل الأموال لتغطية المبالغ المتأخرة لمقدمي الخدمات الإسرائيليين التجاريين[3].

هل المشكلة اقتصادية؟

هذا سؤال تقريري، فلا يختلف اثنان على أن جذر المشكلة مع الاحتلال هو سياسي بالكامل، فهذه المنظومة الكاملة التي تحدثنا عنها لا تضعها مؤسسات اقتصادية إسرائيلية، وانما المؤسسة الأمنية والعسكرية. ومن ثم فإن محاولات وضع الحلول الجزئية لمشكلة هنا او هناك انما هو تسطيح وتبسيط للمشكلة قد تفرضه طبيعة موازين القوي والوقائع على الأرض، كما هو الحال

[1] World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, MAY 2022.

[2] وكالة وفا الفلسطينية، وزير المالية يبحث مع المبعوثة النرويجية لعملية السلام تحضيرات الجلسة الرسمية لاجتماع لجنة تنسيق مساعدات الدول المانحة. https://www.wafa.ps/Pages/Details/59376

[3] MIF, WEST BANK AND GAZA, REPORT TO THE AD HOC LIAISON COMMITTEE, September 13, 2022

بين الفلسطينيين والاحتلال الإسرائيلي. الامر الذي يدفع باتجاه الموافقة على تسهيلات اقتصادية أو وقف الخصم شهرا أو شهرين .. الخ، ومن ثم تتراجع القضايا الكبرى تحت ضغوط المشاكل الملحة، فالضغوط توجه التفكير وتحرفه باتجاه البحث في سبل تخفيف وطأتها، ورغم أن هذا التصرف قد يكون طبيعيا، الا أن معرفة أهداف ما وراء هذه التصرفات الإسرائيلية امر في غاية الأهمية.

ورغم وجاهة الاهتمام بالحل الجذري، الا أن الوقائع على ارض، وفي سياق الضعف الفلسطيني، دفعت باتجاه تجزئ وتسطيح الحلول، بل أصبحت ضمن أعراف الباحثين لوضع التوصيات اللازمة لمواجهة المشكلات على المدى القصير.

في كل الأحوال، لا بد أن يكون واضحا أنه لا يوجد حل جذري لأي مشكلة في ظل الاحتلال، وهذا واضح من السلوك الإسرائيلي الاستعماري على الأرض، حيث تتراكم الممارسات الاستعمارية بحيث تصبح متشابكة ومرتبطة بحياة الفلسطينيين أنفسهم، ومن ثم يتعذر توفر الحلول.

يقود هذا التحليل الى التأكيد على أن طبيعة الاقتصاد الفلسطيني الذي هو مسيس بالكامل في ظل الاحتلال والتبعية تتمثل في تشكل الاقتصاد السياسي للسيطرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال شبكة متنوعة من المشاركة بين الاحتلال، ومجتمع المانحين الدوليين، والعرب الإقليميين المهتمين بأنفسهم. وتخلق باستمرار وتعيد إنشاء مستويات متعددة من الوكالة والمصالح والهيمنة في الأرض الفلسطينية المحتلة. بل إن الاقتصاد السياسي الفلسطيني تشكل من خلال عمليات التراكم القائم على الاستغلال والسلب[1].

[1] Alaa Tartir, Tariq Dana, Timothy Seidel(**Editors)**, Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives, 2021, ISBN : 978-3-030-68642-0, **DOI:** https://doi.org/10.1007/978-3-030-68643-7

السياسات الاقتصادية والخيارات المتاحة: الاستجابة للتحدي

أشرنا الى أعلاه، الى ضيق إطار السياسة الاقتصادية المتاح أمام السلطة الفلسطينية بموجب نصوص اتفاق باريس، الامر الذي يكبل أيدي صانعي القرار لصياغة سياسات وطنية فاعلة. ولكن التغول الإسرائيلي المتزايد وضع وجود السلطة نفسه ومؤسساتها في دائرة الخطر. مهما كانت القيود فلا بد من الاستجابة الفورية لهذه التحديات ومواجهتها سياسيا واقتصاديا. إن تحركا سريعاً وعاجلاً وحكيماً، لوقف هذا التردي الاقتصادي، يجب أن يتم في إطار إستراتيجية جديدة سياسية واقتصادية، مستهدفا تقوية الاقتصاد الفلسطيني من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من الصمود فوق أرضه، بل والاقتناع بضرورة هذا الصمود، وأهميته لاستمرار مسيرة النضال الفلسطيني، والاستعداد لإقامة الدولة الفلسطينية العتيدة.

إن كل جهد يُبذل في هذا الإطار هو بلا شك، خطوة تحدث تراكما فوق خطوات سابقة ومع أخرى لاحقة لإكمال البنى اللازمة لإقامة الدولة. إن هذا الجهد لابد أن يكون مصحوبا بمبادرات سياسية تؤطره، لإحداث نقلة ايجابية على الصعيد السياسي، لوقف التدهور السياسي أيضا، وللانتقال إلى مرحلة الفعل والمبادرة.

السياق السياسي أولا:

لا بد أن يحدث الاختراق في المجال السياسي أولا، حيث محدودية الأدوات الاقتصادية بفعل باريس الاقتصادي، وهنا من الأهمية بمكان الاهتمام بتحقيق الاتي: الانتخابات قرارات المجلس الوطن الانقسام

- تفعيل المؤسسات السياسية الفلسطينية، من خلال:

- تعزيز دور المجلسين الوطني والمركزي، وتبني القرارات الصادرة عنهما وترجمتها على أرض الواقع، وتجديد العضويات والمهام.
- اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وهو امر ممكن الإنجاز. يترتب على هذه الانتخابات توفير إطار سياسي وتشريعي قوي يوفر الغطاء السياسي لأية اصلاحات اقتصادية ويدعمها بالأدوات اللازمة.

- ستفرز هذه الانتخابات غالبا، حكومة فلسطينية قوية تتبنى وضع خطة دبلوماسية دولية، وما يلزما من تغيرات في فرق العمل من السفراء والدبلوماسيين، لحشد الرأي العام الدولي والحكومات لتوفير الضغط المناسب على إسرائيل للموافقة على المفاوضات من خلال مؤتمر دولي للسلام. هذا الجهد الدبلوماسي سيوضح للعالم أيضا ضرورة احداث تغييرات هامة في العلاقة الاقتصادية مع إسرائيل.

- بلورة جهود حقيقية لإنهاء الانقسام، الذي يمثل عقبة كبيرة أمام السلطة سواء على صعيد السيادة، أو على صعيد تنفيذ رؤيتها التنموية واعادة بناء واعمار القطاع واقتصاده. انهاء الانقسام سيكون متاحا بطرقة أسهل غداة الانتخابات وما يترتب عليها من تجديد للشرعيات ودعم المؤسسات السياسية للمنظمة والسلطة. والتوصل الى توافق وطني حول كافة القضايا الأساسية التي تخص المشروع الوطني الفلسطيني، وعلى راسها الاتفاق على برنامج يمكنهم من إدارة شؤونهم بكفاءة وقدر، محليا ودوليا.

السياسات الاقتصادية المطلوبة

إن توفر الإطار السياسي المقترح أعلاه يشكل رافعة هامة لصياغة السياسات المطلوبة، وعليه نرى أنه من المناسب، أن يشمل التحرك المطلوب العمل على محورين وبالتزامن:

الأول: يتعلق باتفاق باريس، والنظر في مدى ملائمة تفعيل تطبيق هذا الاتفاق و/ أو تعديل البنود التي تمثل معوقات للاقتصاد الفلسطيني، ونحن بذلك تجاوزنا خيار الإلغاء، كون الاتفاق أولا مرتبطا بأوسلو، وما سيترتب على الإلغاء من خسائر للاقتصاد الفلسطيني ثانياً.

الثاني: انتهاج سياسات اقتصادية بديلة لتقوية الاقتصاد وتوجيهه نحو التنمية المستدامة، خاصة في المجالات المتعلقة بدعم القطاعات الإنتاجية، وإصلاح النظام المالي والتجاري، وخلق بيئة إدارية وسياسية وتشريعية ملائمة لمسار التنمية المستدامة.

إن هذه الخيارات التي قد تبدو صعبة في ظل الإمكانيات المتاحة، لا تمثل ترفا فكريا أو نظرياً يمكن النظر في تنفيذه أو تركه، لابد أن يكون واضحاً أن حالة التردد واللامبالاة الحالية، والتي هي إفراز لسياسات سابقة طويلة الأجل، هي الأصعب والأشد وطأة على مستقبل الشعب والقضية.

أولا- الرؤية الجديدة للتعامل مع اتفاق باريس:

مع مواصلة الجدل حول مستقبل باريس وأوسلو سيكون من المفيد دراسة جميع الإمكانيات من النواحي القانونية والوظيفية والسياسة ليس لتعديل أو تصحيح باريس أو للتنفيذ الأمين له، إنما باتجاه الخروج تدريجيا ومنطقياً من اعتباره المرجعية الوحيدة. وفي هذا الصدد لابد من توفر دراسة قانونية وأخرى اقتصادية يُعدها خبراء ومتخصصون ويشارك فيها أيضا نخب وقيادات سياسية واقتصادية للخروج بالتوصيات الملائمة لخدمة الاقتصاد الفلسطيني.

ومن الأهمية بمكان التقدم إلى مجلس الأمن والمؤسسات المعنية بملف كامل عن اتفاق باريس وآثاره السلبية على الاقتصاد الفلسطيني، ومن ثم المطالبة بإلغائه واستبداله باتفاقية جديدة. إن مجرد طرح هذا الطلب وتداوله يمهد الطريق دبلوماسيا وسياسيا لتحقيق هدف إلغائه. وهذا ليس جديداً اذ أن م.ت.ف طالبت إسرائيل في مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 باستبدال الاتحاد الجمركي بمنطقة تجارة حرة وأيدها في ذلك خبراء البنك الدولي.

ورغم أن تحديد البنود اللازمة للتعديل ومدى وطبيعة هذا التعديل، يفترض أن ينـاط بلجنة وطنية من الوزارات المعنية والقطاع الخاص، إلا أننا نقترح الخطوط العريضة الآتية للبنود المطلوب التفاوض حول تعديلها:

- استيراد النفط من دول عربية مجاورة، وهذه النقطة لا تندرج ضمن متطلبات التعديل إذ سمح الاتفاق باستيراد النفط من الأردن ومصر، والمعروف أن مشتقات النفط ارخص في الدول المجاورة، فلماذا لا تبادر السلطة بإعداد دراسة لتحديد تكاليف استيراد النفط من الأردن أو مصر؟ ويرتبط بهذه النقطة

تعديل يتعلق بها، إذ يلزم الاتفاق ألا يتجاوز الفرق بين أسعار البنزين 15% بين الجانبين، الأمر الذي يضر بالمستهلك الفلسطيني.

- التخلص من الاتحاد الجمركي المفروض، والنظر في السماح للسلطة بالاستيراد المباشر من الخارج بتوسيع القائمة A1، A2، B، والمطالبة بحرية فرض التعريفات الجمركية الملائمة للاقتصاد الفلسطيني.

- التخلص من الالتزام بالمواصفات والمقاييس الإسرائيلية وكيفية تطبيقها، وتمثل هذه النقطة قيداً رئيسياً على الواردات والصادرات الفلسطينية.

- الالتزام بتطبيق البنود الموجودة في الاتفاق والمتعلقة بحرية دخول وخروج البضائع والأفراد بين الجانبين.

- إلغاء أو تعديل إجراءات الفحوصات الأمنية التي تؤدي إلى طول فترة انتظار البضائع في الموانئ الإسرائيلية ومن ثم زيادة تكاليف الاستيراد. والهدف هو خروج البضائع الفلسطينية بالسرعة الممكنة.

ثانيا- انتهاج سياسات اقتصادية بديلة

تأثرت السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطة الفلسطينية باتفاق باريس من جهة، وبالممارسات والإجراءات الإسرائيلية من جهة أخرى، وقد أفضت هذه السياسات إلى مزيد من المشكلات والأزمات الاقتصادية وخاصة على صعيد عجز الموازنة وانخفاض الدعم من الدول المانحة. وفي معرض محاولاتها لمواجهة هذه الأزمات اتخذت السلطة العديد من الإجراءات مثل تعديل قانون ضريبة الدخل، تخفيض النفقات العامة من خلال التقشف، وزيادة الإيرادات العامة، وقد تركت هذه الإجراءات آثاراً محدودة، ومن المتوقع أن تكون مست بالشرائح الفقيرة والهامشية. إن التنمية الاقتصادية ، ليست معدلات نمو مرتفعة فقط، بل هي استغلال أمثل للموارد وضمان وصول آمن للأفراد وللموارد المالية، وتوزيع عادل للدخل. ومن ثم فإن السلطة مطالبة أكثر من أي وقت مضى بانتهاج سياسات بديلة تستهدف السعي نحو اقتصاد مستقل، وسياسات محابية

للفقراء لدعم صمود المواطنين في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

هذه المرحلة تحتاج لتضافر جهود السلطة والقطاع الخاص، الذي يجب أن يقود النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية في ظل سياسات حكومية حكيمة ورؤوفة. وهذا يعتمد على زيادة استثمارات القطاع الخاص لتمكين السلطة الفلسطينية من توسيع الوعاء الضريبي، وايجاد فرص العمل، وتخفيض اعتمادها على المساعدات من الجهات المانحة سعياً للاعتماد على الذات.

إن أمام السلطة مستحقات هامة على صعيد السياسات الاقتصادية، ورغم خطورة الإجراءات الإسرائيلية وانعكاساتها الاقتصادية، إلا أن السلطة تملك هوامش مهمة للتحرك، وأدوات سياسية ودبلوماسية وشعبية يجب استغلالها.

من المفترض أن تستهدف السياسات الاقتصادية البديلة وفقاً لخطة طويلة المدى الوصول إلى انجازات واضحة في القضايا الآتية:

أ- دعم القطاعات الإنتاجية:

تتمثل القطاعات الإنتاجية بشكل أساسي في قطاعي الزراعة والصناعة، وتؤكد معظم التقارير أن هناك إهمالاً واضحاً في دعم هذين القطاعين وخاصة الزراعي، لا تخفى أهمية القطاع الزراعي والصناعي سواء على صعيد نسب المشاركة في الناتج المحلي، أو مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، بالإضافة إلى زيادة معدلات الاستثمار والقيمة المضافة. الأمر الذي يتطلب تعديلات في أولويات السلطة نحو دعم واضح لهذه القطاعات من خلال السياسات المالية والضرائب بشكل خاص، وتسهيلات الدعم والتمويل، والخدمات اللوجستية الداعمة مثل التسويق والترويج.

ب- السياسة المالية:

اشرنا مسبقاً إلى العيوب الهيكلية في النظام المالي، وتبين من ذلك أن هيكل النظام الضريبي لا يمكن أن يحسن قاعدة الإيرادات من أجل تنشيط

الإنفاق الإنمائي المطلوب لإعادة البناء وإعادة التأهيل، إضافة إلى أن سيطرة الضرائب غير المباشرة على هيكل الضرائب تعكس نظاماً ضريبياً غير محابي للفقراء. ورغم أن اتفاقية باريس تسمح للسلطة بتخفيض معدل ضريبة القيمة المضافة 2% كحد أقصى، إلا أن السلطة أبقت دوماً على نفس المعدل، ما عدا التخفيض الجديد عام 2012 وبنسبة 1% بعد الاحتجاجات.

في سياق السياسة المالية المطلوبة لا بد من تعزيز وتفعيل الدور المحلي والدولي لحل قضايا التسرب المالي لصالح إسرائيل، ووضع الحلول المناسبة لبنود الاستنزاف في المالية العامة، وأهمها:

– صافي الإقراض، الذي نشأ نتيجة خصم إسرائيل تكاليف استيراد خدمات المياه والكهرباء من إسرائيل، ونتيجة تزايد هذا البند لا بد من اجتراح السياسات الفاعلة لإدارته بطريقة سليمة، سيتطلب الحد من هذا الاستنزاف في ميزانية السلطة الفلسطينية خطوات في اتجاهين[1]:

أولاً، الإصلاحات التي ستزيد من إيرادات الهيئات المحلية

وثانيًا، تسويق خدمات توزيع الكهرباء والمياه حيث تتطلب إدارة المرافق مهارات وهياكل حوكمة غير موجودة عمومًا في المجال المحلي. الحكومات. كما أن حل مشكلة صافي الإقراض يجب أن يشمل إصلاح نظام التحويلات المالية الحكومية الدولية. إن تعاون الحكومة الإسرائيلية على تحسين الشفافية فيما يتعلق بالاقتطاعات التي يتم إجراؤها من إيرادات المقاصة لتعويض المستحقات المستحقة على الهيئات المحلية الفلسطينية لمقدمي الخدمات الإسرائيليين أمر مهم أيضًا.

– وقف التسرب المالي، والاقتطاعات الشهرية التي يقوم به الجانب الإسرائيلي، حل مشكلة حصة السلطة في إيرادات جسر النبي، وحل مشكلات ضريبة القيمة المضافة. وكل هذه القضايا يتم التفاوض عليها ان من خلال

[1] World Bank, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, May 10th, 2022

المؤسسات الدولية، والمطلوب ضغوط دبلوماسية مناسبة لتفعيل وتسريع المفاوضات.

ج. حماية الصناعات الوطنية الناشئة، وبما لا يتلاءم مع التوجهات الاقتصادية الوطنية، والمعايير التجارية الدولية. إن عدم قدرة منافسة الصناعات الوطنية للمنتجات الأجنبية التي تغزو الأسواق الفلسطينية، يرجع في جزء مهم منه إلى عدم وجود سياسات لضبط الاستيراد في إطار الإجحاف الذي استعرضاه مسبقاً من خلال اتفاق باريس.

د. تعزيز وتقوية القطاع الخاص من خلال إنشاء شراكة حقيقية تستند إلى تكامل الأدوار لإنجاز خطة اقتصادية وطنية.

هـ. مواصلة الإصلاح الإداري الشامل للقطاع العام وتعزيز مبدأ الشفافية ومواجهة الفساد المالي والإداري، من خلال خطة وطنية تتكامل فيها الجهود، وتعمل كآلية دائمة وليست موسمية.

الخاتمة:

تبين كيف ان الاقتصاد الفلسطيني ينمو ويتشكل في ظل منظومة كاملة من التشوهات. ولا بد من التأكيد هنا أن هذه المنظومة تكونت في ظل منظومة التبعية الشاملة التي تخلق من العوامل المعوقة أكثر كثيراً من العوامل الداعمة. ومن ثم فإن منظومة التبعية بالاستناد الى اتفاق باريس وإجراءات الاحتلال الممنهجة والمستمرة، وفي ظل ضعف سياسات السلطة أما سطوة المساعدات الاقتصادية، قد أفرغت معظم انجازات السلطة سواء على صعيد البناء المؤسسي أو على صعيد بعض التطورات الاقتصادية مثل تخفيض عجز الموازنة بزيادة الايرادات وضبط النفقات وغيرها.

تعتبر صلاحيات السلطة الوطنية على عناصر ومقومات التنمية الاقتصادية محدودة، فإسرائيل تسيطر على وتحتكم في الارض والمياه والتجارة والمعابر والعملة والاتصالات والكهرباء والأيدي العاملة، بل وتتدخل في ادارة

وتخصيص وتوجيه المساعدات الخارجية. إن مجمل التحديات التي استعرضتها الورقة تحول دون تحقيق انجازات تنموية حقيقة، حتى لو أشادت المؤسسات الدولية بهذه الانجازات على صعيد بناء المؤسسات، فهل استطاع بناء المؤسسات منع التدهور الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة والفقر؟

غير أن الكثير من هذه التحديات لا يعتبر قدراً مفروضاً، فالاقتصاد الفلسطيني يحتاج الى الانطلاق من قاعدة انتاجية لتوليد معدلات نمو اقتصادي حقيقية تستطيع تخفيف معدلات البطالة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي. فمثلا، ما الذي يمنع السلطة من الاهتمام بالقطاعات الانتاجية وتطويرها. وهي لا تعدم السياسات في هذا المجال مثل دعم المنتج الوطني ومحاولة تقليص الواردات الاستهلاكية (معظم وارداتنا استهلاكية او مواد اولية هناك مثلا 20% منها وقود).

إن المشروع الوطني الفلسطيني في كل مراحله، تأثر سلباً وايجابيا بالأوضاع الاقتصادية، وبدون التعامل الواعي والعقلاني مع هذه التحديات فمن الصعب تحقيق انجازات سياسية خاصة في ظل هذا الضعف السياسي أما الانقسام وتبعاته الصعبة على التطورات السياسية والاقتصادية.

نحو إستراتيجية شاملة لمواجهة الاحتلال الاستعماري ومناورات الإدارة الأمريكية

أ.رمزي رباح*

تمر القضية الفلسطينية بمحطات مهمة تستوجب المراجعة الجدية لواقع الحال المستعصي والذي يزداد استعصاءً في ظل سياسة إسرائيلية تتعاظم توحشاً مستهدفة الأرض والشعب، مستخدمة كافة الوسائل والأدوات من قتل وتهويد للقدس وتغيير لمعالمها الجغرافية والديمغرافية، إضافة إلى تهجير وسلب للحقوق ونهب للأرض من خلال استمرار ابتلاعها استيطانا واستعماراً، الأمر الذي انعكس بشكل جلي على استحالة قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة ذات سيادة، ورغم بشاعة الجرائم التي يمارسها الاحتلال ومستوطنيه، لايزال شعبنا الفلسطيني متمسكاً بحقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، باذلاً في سبيل ذلك أروع آيات النضال والتضحيات الجسام دفاعاً عن الأرض والقضية، مسجلاً أسطورة في التحدي والصمود في وجه أعتى قوى استعمارية امبريالية. ويزداد مشهد جرائم الاحتلال اتساعاً، ضمن رؤية متوافق عليها في دولة الاحتلال تعتمد نفس النهج والسياسية الاستعمارية الكولونيالية عبر مختلف حكومات دولة الاحتلال المتعاقبة منذ نشوءها، إلا أن المعطيات الأخيرة والتي كانت نتاج انتخابات الكنيست

* عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية – عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

الإسرائيلي تشير إلى انتقال المجتمع الإسرائيلي نحو تدهور يميني عنصري مريع، يتجه من التطرف والإرهاب إلى الفاشية الراديكالية من اليمين العنصري إلى يمين اليمين المتطرف المنادي بالقتل والترانسفير لشعبنا، بل ومحو الوجود العربي الفلسطيني المتجذر في أرضه منذ أزل التاريخ، وهذا يسرع في تظهير المشروع الصهيوني الهادف إلى إلغاء الوجود الفلسطيني والسير على خطى العصابات الإجرامية (الهاغانا وكاخ)، وإطلاق العنان لقطعان الاستعمار للنهب والقتل والتدمير.

إن نتائج الانتخابات الإسرائيلية وما سيتبعها من تشكيل حكومة اليمين المتطرف العنصري الفاشي، في ظل وضع عالمي هزيل تمزقه الصراعات الإقليمية والدولية والانشغال بالهموم الداخلية والمشاكل الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلبا على قضيتنا الفلسطينية بحيث تنحدر إلى أدنى المستويات في الاهتمام العالمي، وهذا يتضح جلياً في سياسة الإدارة الأمريكية الحالية والتي لم تتغير عن سابقتها سوى بإطلاق تعهدات كلامية خادعة لذر الرماد في العيون، فالاعتراف الترامبي بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ووضع منظمة التحرير على قائمة الإرهاب وإغلاق مكتب المنظمة في واشنطن بقي على حاله، والدفع بعجلة التطبيع والتسويق لدمج دولة الاحتلال إقليمياً ما زال ضمن الأولويات الأمريكية، فالإدارة الأميركية الحالية، لا تزال تتحرك في إطار عموميات، ما كشف منها مرفوض (مكانة القدس، كما حددتها إدارة ترامب)، حتى لو تغطت بالإفراج عن المساعدات المالية للسلطة + استئناف المساهمة في تمويل موازنة وكالة الغوث؛ وما لم يكشف بعد، يستوجب الحذر، إن لم يكن أكثر. وبالفعل، فبعد أن طويت صفحة سياسة إدارة ترامب، بالأضرار الجمَّة التي ألحقتها بقضيتنا الوطنية، لا نتوقع من إدارة بايدن، تغييراً في السياسة المتبعة يتجاوز حدود سياسات الإدارات الأسبق لإدارة ترامب، التي لم تذهب في التعامل مع صيغة التسوية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، أبعد من صيغة التعايش بين كيانين: إحتلالي – استيطاني من جهة، وحكم ذاتي للسكان من جهة أخرى، على الرغم من حديث

الإدارة الأمريكية عن حل الدولتين الذي لم يتعدى الإعلان اللفظي لافتقاده إلى آليات لتجسيد هذه الوعود.

الحل الأمريكي للسلام الاقتصادي وخفض النزاع مقابل تحسين الوضع الاقتصادي والحياتي:

تقوم سياسة الإدارة الأمريكية اتجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على محاكاة المواقف الإسرائيلية في التنكر للحقوق الوطنية الفلسطينية، وإدارة الظهر للمطالب الفلسطينية الداعية إلى إلزام دولة الاحتلال بوقف وإزالة الاستيطان، واجتياحات المدن وهدم المنازل والقمع الدموي وعمليات الاغتيال والقتل، وتنتهج الإدارة الامريكية خيارات سياسية تقوم على ما يسمى بالسلام الاقتصادي من خلال الدعوة الى خفض النزاع واستعادة الاستقرار الأمني وكبح نهوض المقاومة الشعبية كما تتجلى اليوم في الحالة الكفاحية الناهضة في نابلس وجنين وغيرها من المحافظات بدعم والتفاف جماهيري واحتضان وطني شامل لها في مواجهة الاعتداءات والممارسات الإجرامية الإسرائيلية الفاشلة لإطفاء جذوتها.

إن الدعوة إلى خفض الصراع والسيطرة على النزاع وعدم توسيعه هي دعوة في جوهرها تعني التعايش مع الاحتلال مقابل تحسين الأوضاع الاقتصادية والحياتية للفلسطينيين، وتمارس الإدارة الأمريكية ضغوطاً كبيرة على السلطة الفلسطينية للإنخراط بهذه المعادلة لإدارة الصراع، مع إعلانها بوضوح من خلال تصريحات المسؤولين في الإدارة الأمريكية وعلى رأسهم الرئيس بايدن أن حل الدولتين غير متوفرة شروطه في المدى المنظور، وهناك أولويات أخرى على أجندة الإدارة الأمريكية.

وتحاول الإدارة الأمريكية التقدم بالتطبيق العملي لهذه المعادلة سواء من خلال النقاط العشرة التي أطلقها الرئيس بايدن خلال زيارته إلى الأراضي الفلسطينية في شهر تموز/يوليو من العام الحالي، أو من خلال الشروع بإقامة

بنية تحتية لمناطق صناعية وتجارية بين قطاع غزة ومصر بما في ذلك الوعود بزيادة التصاريح للعمال الفلسطينيين داخل الخط الأخضر.

الحرب في اوكرانيا تكشف ازدواجية المعايير وانحطاط قيم الغرب الرأسمالي:

أما على الصعيد الأوروبي فبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي لم يتغير شيء بالسياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، فلم تتحرك الدول الأوروبية قيد أنملة باتجاه الإقرار الفعلي بالحقوق الفلسطينية أو اتخاذ خطوات عملية للجم سياسة الاحتلال الاستعمارية، باستثناء بعض الخطوات الخجولة مثل وسم منتجات المستوطنات والتي لم ترقى إلى مفهوم أن المستوطنات تشكل جريمة حرب، والدعم المالي المحدود والذي أصبح مهدداً تحت سيف الابتزاز بحجج واهية تتعلق بالمنهاج التعليمي الفلسطيني، في حين تتكاتف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية لنصرة اوكرانيا وتقديم كافة المساعدات لها، بل والتفنن في فرض العقوبات على روسيا، تحت حجج الحفاظ على سيادة اوكرانيا وضد العملية العسكرية الروسية لمناطق في اوكرانيا. ولم تقم المؤسسات الدولية بأي تحرك حقيقي لإنصاف الشعب الفلسطيني وإيقاف الجرائم والانتهاكات التي يتعرض لها، وردع الاحتلال، على غرار دعم أوكرانيا سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وهو ما يكشف عورة المجتمع الدولي وسياسة الكيل بمكيالين التي يتبعها."

الاستحقاقات السياسية وتحديات التغيير أمام القيادة الفلسطينية:

وعليه فإن ذلك يتطلب إعادة الاعتبار إلى الحركة الوطنية كحركة تحرر وطني ومواصلة المقاومة بكافة أشكالها وهو ما كفلته القوانين والاتفاقيات الدولية، بما يترتب على ذلك من خيارات سياسية، تنقل الحالة الفلسطينية إلى مشارف

اعتماد إستراتيجية وطنية بديلة، بتعبيراتها السياسية وتطبيقاتها الميدانية، تضعها على طريق الإنعتاق من أحكام أوسلو وإكراهاته، وتجعلها تستأنف بحيوية مسار التحرر الوطني، انسجاماً مع قرارات المؤسسات الشرعية الفلسطينية المجلس الوطني والمجلس المركزي للخروج من مأزق النظام السياسي الفلسطيني، والأزمة السياسية التي تعصف بمرتكزاته، والتي رسمت طريقاً واضحاً للخروج من دائرة اتفاق اوسلو وتبعاته، إضافة إلى قرار القيادة الفلسطينية بتاريخ 9/15 التي لم يُسعف التأكيد الدائم عليها، والترويج لأهميتها – حتى الآن – في إخراجها إلى حيّز النور.

أمام الحالة الفلسطينية التي لم تشهد تراجعاً مشابهاً منذ عقود طويلة، حيث الانقسام، وتآكل الشرعيات، وتغييب دور منظمة التحرير، وتعطيل مشاريع إصلاحها وتفعيلها، وغياب البرامج الوطنية الثورية، أمام هذا كله، تبرز الحاجة الملحة أكثر من أي وقت سابق لتبني إستراتيجية فلسطينية شاملة، تعمل على استنهاض كل عناصر القوة الفلسطينية، وإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية، ووضع الأمور في نصابها الصحيح.

نحو إستراتيجية وطنية وكفاحية بديلة:

إن هذا يتطلب التوافق على إستراتيجية وطنية تشكل مانعاً حقيقياً في وجه سياسات الاحتلال، إستراتيجية وطنية شاملة للمواجهة مع الاحتلال وتحصيل الحقوق الوطنية وتضع نصب أعينها آليات المواجهة والتصدي لكل المحاولات التي تمس الحقوق المشروعة، وصولا إلى صياغة برنامج كفاحي وطني متكامل، يستند إلى تصعيد المقاومة الشعبية وتعميمها، وخوض حرب استنزاف ضد المستوطنين، مع استمرار المقاطعة الاقتصادية، إلى جانب حملة منظمة في المحاكم الدولية لمحاسبة إسرائيل، وحملة شعبية تركز على بناء التحالفات وتشكيل لوبيات مناصرة لقضيتنا العادلة، وهجمة دبلوماسية وإعلامية في المحافل والمنظمات الدولية، وصولاً إلى محاصرة ومحاسبة إسرائيل وعزلها، وهنا نضع

عدة مسارات وصولا إلى إستراتيجية وطنية تعيد الاعتبار إلى القضية الفلسطينية بالاستناد إلى هذه الرؤية:

أولا: إعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني من خلال إعادة تشكيل المجلس المركزي بحيث يضم الكل الفلسطيني ويؤسس إلى إعادة تشكيل المجلس الوطني على أسس ديمقراطية ائتلافية وتوافقية بما يضم تمثيل الشعب الفلسطيني أينما وجد، تأخذ بعين الاعتبار المعادلة التالية: وحدة داخلية + مقاومة شعبية + إستراتيجية دفاعية، في إطار نظام سياسي متماسك على قاعدة ائتلافية ديمقراطية تقوم على توسيع حيّز الشراكة الوطنية.

ثانيا: تجسيد الوحدة الوطنية على طريق الخروج من أزمة استفحلت على مدار عقدين من الزمن تسببت في انقسام مؤسسي وجغرافي، وهذا يتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية تأخذ على عاتقها معالجة كل الآثار التي نتجت عن الانقسام، وإعادة ترميم البيت الفلسطيني وتمتين الجبهة الداخلية، وإعادة صياغة المشروع الوطني في المرحلة المقبلة في إطار "توافق" كافة فصائل العمل الوطني على إنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات العامة بالعودة إلى الشعب لانتخاب مجلس تشريعي، وبالتوازي مع انتخابات المجلس الوطني والرئاسة إستناداً إلى إعلان الجزائر الأخير 14اكتوبر 2022.

ثالثا: ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية والشعبية، والعمل على استكمال ما حققته الحركة الفلسطينية انتصارات سياسية ذات شأن، [نذكر منها: القرار 67/19 الذي أكسبنا مركز العضوية المراقبة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة + القرارات الصادرة عن الجمعية العامة لصالح تأكيد الحقوق الوطنية لشعبنا + قرار مجلس الأمن رقم 2334 المناهض للاستيطان الذي يؤكد على مكانة القدس كجزء من الأراضي المحتلة عام 67 + عضوية عدد كبير من المؤسسات والمواثيق الدولية + فتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار + عضوية دولة فلسطين في محكمة الجنايات الدولية، الخ..]، وعلى نفس الطريق تفعيل

الآليات الدبلوماسية والقانونية لمساءلة الاحتلال، وتفعيل آليات الإلزام الدولي ومساءلة إسرائيل عن الاحتلال والضم وسياسة الفصل العنصري، كما حدث مؤخرا بإصدار قرار الجمعية العمومية حيث قبلت الأمم المتحدة بواسطة لجنة خاصة تتعلق بالمسائل السياسية وإنهاء الاستعمار وبناء على طلب فلسطيني، التوجه إلى المحكمة الدولية في لاهاي، وإلزامها بإبداء رأيها القانوني بخصوص شرعية الاحتلال الإسرائيلي.

رابعا: وضع استراتيجيات مقاومة شعبية شاملة ضد الاحتلال الإسرائيلي ومستوطناته، وإعادة الاعتبار إلى القيادة الموحدة، واعتماد إستراتيجية المقاومة والصمود لدى كافة مؤسسات السلطة الفلسطينية على قاعدة تحقيق أهداف حركة التحرر الفلسطيني لإنهاء الاحتلال.

خامسا: تطوير نضالنا السياسي لجهة توسيع الاعتراف بالحقوق الوطنية + تطوير حملة المقاطعة – BDS + تعزيز حملة مقاضاة إسرائيل وملاحقتها على جرائم الحرب التي ارتكبتها، ضمن مفهوم تطبيق مبادئ القانون الدولي للمحاسبة على التعدي على حقوق الإنسان + حملة مناهضة الاستيطان + ملف التضامن من أجل الإفراج عن المعتقلين الإداريين والأسرى، الخ.. إن هذه المهام، بما فيها كسر الحصار عن القطاع، ليست مطروحة على الأجهزة الدبلوماسية المختصة فحسب، بل هي أيضاً مهام ملقاة على عاتق الحركة المنظمة داخل تجمعات الشتات الفلسطيني في إطار ما يسمى بـ «الدبلوماسية الشعبية».

سادسا: استنهاض حركة اللاجئين تحت راية برنامج حق العودة إلى الديار والممتلكات؛ كما تتبدى أمامنا، في الوقت نفسه، إمكانيات ومجالات عمل واسعة لتطوير أشكال العمل المشترك في الشأن الوطني العام، ضمن مثلث الشتات، وجناحي الوطن في الـ 67 والـ 48، ما يستوجب بذل جهد خاص من عموم مكونات الحركة الفلسطينية لبلورة الأشكال الملموسة التي تؤطر هذا العمل، الأمر الذي لم يتحقق –حتى الآن– بالمستوى المطلوب

أمام الضغط المتزايد لإجراءات الاحتلال ومشاريعه الاستيطانية، وأمام حالة عربية منشغلة بقضاياها، يجب الاعتماد على الذات في خوض نضالنا الوطني التحرري ضد العدو الغاصب، إما بأساليب المقاومة النشطة، أو السلبية على غرار المقاطعة، أو غيرها، وفي هذا الإطار، يجدر التوقف أمام واقع قطاع غزة الخالي من المستوطنات، ومن قوات الاحتلال، مع التسليم بواقع الحصار المفروض عليه، لجهة البحث الجاد بتطوير أوضاع بنية ومؤسسات الحركة الوطنية، باعتبار قطاع غزة – كما من المفترض أن يكون – هو بمثابة قاعدة ارتكاز لعموم الحركة الفلسطينية، الأمر الذي لا يتعارض مع الحفاظ على مقومات وعناصر الإستراتيجية الدفاعية، مع استمرار تطوير أدواتها.

تعقيب

الاستاذ رفيق المصري

هل حقيقة أن اسرائيل تعاني أزمة أم نحن الذين نعاني أزمة، إذا كانت إسرائيل تعاني أزمة ما أبرز مظاهر هذه المعاناة، إن أزمة سياسية تعني مسألة انتقالية مؤقتة وبالتالي يمكن تجاوزها وتشكيل حكومة يمين أو حكومة وسط، في هذه اللحظة لا يوجد حكومة يسار، نتمنى أن تكون هذه الحكومة أكثر تطرفاً كي تساعدنا في كشف حقيقة هذا الكيان السرطاني وهو استعمار إحلالي، وإسرائيل عندما اعتمدت أوسلو ليس بهدف الحل بل كمحاولة إحتواء للمد الفلسطيني الذي تجسد في الانتفاضة الشعبية 1987-1993، حيث حاولت إسرائيل مع حلفائها خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتوي هذا المد، وبالتالي خرجت بما يسمى اتفاق أوسلو لكي تكبح هذا المد الفلسطيني مؤقتا، وتستمر في المفاوضات مدة ثلاثين عاما كما قال شامير في مؤتمر مدريد 1991، وبعد ثلاثين عاماً لم نخرج بشيء، وارد أن إسرائيل تعيش أزمة سياسية، الأزمات السياسية تعيشها كل الشعوب، وأعتقد أن إسرائيل تعيش أزمة بنيوية حقيقية على المدى الإستراتيجي.

أزمة الديموغرافيا، أزمة الهوية، أزمة الصراعات القومية، أزمة تدين، أزمات متعددة داخلية، السؤال كيف يمكن أن نستثمر هذه الأزمة البنيوية داخل الاحتلال الإسرائيلي لكي تصبح لصالحنا وليس ضدنا، هل من الممكن أن نصيغ استراتيجية سياسية وطنية فلسطينية شاملة نتفق عليها لكي نستثمر هذه الأزمة البنيوية على المدى القصير أو المدى المتوسط أو على المدى البعيد؟، لا أعتقد أننا نحن الفلسطينيين نفكر بهذه الطريقة.

السؤال الثاني، ما هو موقع القضية الفلسطينية في كل الانتخابات الإسرائيلية في آخر عقد من الزمن؟ الجواب يكاد يكون صفراً، لأن الموضوع الفلسطيني لم يكن أحد الموضوعات الشاغلة للحراك الإنتخابي الإسرائيلي لا في الانتخابات الحالية ولا السابقة، ولا المتتالية خلال 4 أو 5 سنوات، لم يكن الموضوع الفلسطيني أحد العناوين الرئيسية المطروحة في الصراع الإسرائيلي الداخلي، وكأن هناك توافق إسرائيلي على أن القضية الفلسطينية ليست ذات شأن، هو وضعنا الفلسطيني وليس هم.

أشار د. خالد لو أننا كثّفنا العمل السياسي والدبلوماسي قد نحقق إنتصارات، لكن أنا لا أعتقد أن القصور قصور سياسي أو دبلوماسي، قصورنا له علاقة أولاً بضرورة إنهاء الأزمة التي نعيش وهي أزمة الإنقسام.

حتى يحترمنا الجميع يجب أن نستعيد الوحدة الوطنية الفلسطينية، وذلك يستلزم أن نجدد النظام السياسي الفلسطيني.

كيف يمكن أن نجدد النظام السياسي؟؟؟

نعم بعملية ديمقراطية شاملة، تبدأ من المؤسسات الشعبية، والمؤسسات المحلية كالبلديات حتى التشريعي والوطني والرئاسي.

كيف يمكن أن تبني سياسة وطنية بمعنى إستراتيجية وطنية شاملة تعزز الإشتباك مع الإحتلال الإسرائيلي على كافة المستويات، القانونية، الدولية، السياسية والدبلوماسية وحتى المقاومة بكل أشكالها وهو ما يتاح لنا بالقانون الدولي؟، نحن نعمل عمل عسكري فردي بطولي وهو عمل غير منظم، ومن يدعي غير ذلك فهو يخدع نفسه فجميع ما تم في السنوات السابقة والحالية هي أعمال فردية بطولية نجلها ونقدرها ولكنها لا توصلنا إلى الهدف المنشود وهو إنهاء الاحتلال، وهناك من يتنكر ومن يمدح بها وكأنها هي نهاية المطاف ولكنها ليست نهاية المطاف للأسف.

أمـا الورقـة الثانيـة فـإذا أردت أن تحلـل بيئـة سياسـية يجـب أن تجـد البيئـة المناسبة.

هـل بيئتنـا الفلسـطينية السياسـية الوطنيـة مناسـبة لبنـاء إقتصاد فلسطيني مستقل ؟

جوابي قطعاً لا

لا بيئتنـا السياسـية الفلسـطينية المحليـة بحكـم العوامـل الذاتيـة ولا علـى المسـتوى الإقليمـي ولا الـدولي، الـدول المانحـة تسـاهم فـي تكـريس تبعيتنـا للاحـتلال والـبعض مـن الـدول العربيـة والإقليميـة تسـاهم فـي تكـريس الإحـتلال بسياسـاتها التمويلية لنا لكننا لا نساعد أنفسنا.

هـل أزمتنـا الاقتصـادية الـتي نعـيش هـي جـزء مـن الأزمـة السياسـية ومضـاف لهـا أزمـة اقتصـادية ذاتيـة أم موضـوعية أم الإثنين معاً؟

أرى أن أزمتنـا الاقتصـادية، هـو موضـوعية أكثـر منهـا ذاتيـة، والسـبب فـي ذلـك اتفاقـات أوسـلو التـي كبلتنـا بالعديـد مـن الاتفاقيـات وعلـى رأسـها اتفاقيـة بـاريس ورسـخت تبعيتنـا للاحـتلال الإسـرائيلي اقتصـاديا. حاولـت السـلطة مـن سـنوات عـدة ان تـتخلص وأن تعيـد النظـر وتعيـد تعـديل هـذه الإتفاقيـة ولـم تـنجح، حتـى اتفقـت مـع بـاريس وفرنسـا للضـغط علـى إسـرائيل والبنـك الـدولي وإسـرائيل لـم تسـتجب إسـرائيل لأن ميزان القوة الحالي هو لصالحها.

وبالتـالي إذا أردت أن تحـارب لا تحـارب الفـرع بـل حـارب الأصـل، وهـو إتفـاق أوسـلو، هـذا الاتفـاق يـراه الـبعض ضـرورة قبـل 30 عامـا، لكـن لازالـت هـذه الضـرورة قائمـة، باعتقـادي لـم يعـد اتفـاق أوسـلو صـالحاً، لا بإطـاره الشـكلي ولا بمضـامينه لكـي يحررنـا مـن الاحـتلال، بالتـالي يجـب ان نقفـز مـن كوننـا سـلطة وطنيـة الـى كوننـا كيـان دولانـي، ونسـتغل القـرار الـذي اتخـذ فـي الأمـم المتحـدة فـي

العام 2012، نحن أصبحنا دولة فلنمارس سياساتنا على أساس أننا دولة تحت الاحتلال وتخرج كل سياساتنا على هذا الأساس أولا.

وثانياً نجدد شرعيتنا الوطنية الفلسطينية على أساس كياننا الدولاني تحت الاحتلال، وهذا يستلزم تنازلات من كل الأطراف الفلسطينية، فقد ذهبنا للجزائر وإلى السنغال وصنعاء وموسكو وإلى كل الدول، ولكن لم نذهب الى أنفسنا لنُقر أن الإنقسام هو بيت الداء، والجميع يتحدث عن أن الإنقسام هو الأخطر على القضية الفلسطينية، بما أنه هو كذلك فلتحلوه.

اتفاق باريس لا يمكن أن نتحرر منه إلا أن نتحرر من الإطار الأصل أوسلو وقد بدأت مؤسساتنا الوطنية من التحرر منه وهو قرارات المجلس الوطني وقرارات المجلس المركزي التي أكدت على ضرورة الإنفكاك منه.

مداخلات

➢ **د.فيصل أبو شهلا:**

ما لفت نظري هو العنوان فنحن في صراع ولا نريد ان نديره، ونحن نواجه صراعاً مع هذا الاحتلال ولا نريد ان تكون الإستراتيجية فقط لإدارة الموجود، نحن الآن في وضع تراجع والجميع أجمع على ذلك سياسياً واقتصادياً ووطنياً حتى الإنقسام.

نذكر أن الصراع موجود منذ الإنتفاضة الأولى الصراع موجود بين حماس في اتجاه والقوى الوطنية في اتجاه آخر، وفي اختلاف البرامج، والآن أصبحت هناك فصائل ومصالح، نحن بحاجة لإستخلاص العبر في المرحلة القادمة، ولا نكون في صراع مع الشرعيات الدولية لأن اتفاقية أوسلو دولية، حتى جواز السفر مبني على اتفاقية أوسلو، الإستراتيجية التي تغيرت كانت الأولى الدولة الواحدة الديمقراطية، بداية انطلاقة ثورة منظمة التحرير والجميع كان يتبني هذا المشروع.

الآن بصدد حل الدولتين فمن الواضح أن لا أحد يريد حل الدولتين في إسرائيل، وكان رابين وحزب العمل قد أبرم اتفاق سلام معنا، ولكن قتلوا رابين وضيّعوا حزب العمل وجاء اليمين، وكانت مراهنات من شامير وما تلاه نتنياهو أنه لا يوجد حل ولذلك طالت هذه المفاوضات ولا يوجد حل للدولتين.

لذلك يجب البحث عن استراتيجية جديدة، وهل حل الدولتين ما زال هو ما نتحدث عنه أم نعود للدولة الواحدة.

لماذا الوضع الفلسطيني في تراجع طوال هذه السنوات؟، وهناك عدة أسباب، من الواضح أن هناك خللاً في ادارتنا للأمور وتحمل المسؤوليات، وإلى

أيـن وصـل الإنقسـام؟، نحـن وصـلنا لمرحلـة أن نسـمع ولا ننـاقش، فالإنقسـام وصـل إلـى الـداخل عنـدما تحـرك الـداخل إنقلبـت إسـرائيل ولـم تسـتطع السـيطرة، والآن أظهـروا لهـم أنهـم تصـارعوا وانقسـموا، وبـذلك فـإن اليمـين الإسـرائيلي أخـذوا أمـاكن العـرب فـي الكنيسـت وأصـوات العـرب ذهبـت هبـاءً للتجمـع وميـرتس لأنهـا أصـبحت أصوات ضائعة.

فعـلاً نحـن نحتـاج الـى اسـتراتيجية فلسـطينية جديـدة لإدارة الصـراع الإسـرائيلي لمواجهـة هـذا المحتـل، ويجـب فـك الإرتبـاط الاقتصـادي لنخـرج مـن الإبتـزاز المـالي الذي تفرضه إسرائيل.

➢ صالح ناصر:

إن التشـخيص وأخـذ المسـتجدات بعـين الإعتبـار دائمـا مطلـوب، ولـيس لمـن يعمل بالسياسة فقط:

نحـن لنـا اسـتراتيجية فلسـطينية، ولكـن المشـكلة لـيس بتلـك الإسـتراتيجية، وإنمـا فـي تنفيـذ هـذه الإسـتراتيجية والعمـل والأخـذ بعـين الإعتبـار كـل المسـتجدات علـى الصـعيد الـداخلي وعلـى الصـعيد الإقليمـي وعلـى الصـعيد الـدولي، ولكـن عنـد الحـديث عـن اسـتراتيجية إدارة الصـراع مـع الإحـتلال، ونحـن نقـاوم هـذا الاحـتلال بكل الوسائل وليس إدارة صراع فقط.

وكأننـا نعمـل 50 عـام بـدون اسـتراتيجية وهـذا خـاطئ، الإسـتراتيجية تحتـاج الـى تطـوير، ونحـن كفلسـطينيين وبـرغم كـل الظـروف الصـعبة التـي ذكـرت، فـنحن أصـحاب القضـية الفلسـطينية نتعـاطى بمـا يخـدم مصـلحة شـعبنا حتـى نصـل تـدريجياً الـى الأهـداف، ويغيـب عنـا التفكيـر والتـدبير فـي حـل اشـكالياتنا ونـرهن كـل سياسـتنا وحركتهـا بالعوامـل الخارجيـة بـدون الإعتمـاد علـى شـعبنا المغيـب، لـدينا إنجـاز كبيـر أُنجـز بالـدم والتعـب وهـو منظمـة التحريـر الفلسـطينية فـلا لـون ولا طعـم ولا رائحـة لهـا، هـذا الإنجـاز بـدأ بالتلاشـي ويثيـر التركيـز علـى عمـل السـلطة، والتركيـز علـى حاملـة المشـروع الـوطني الفلسـطيني، وأوسـلو ضـرب المشـروع الـوطني الفلسـطيني، والمطلـوب ضـرب حاملـة هـذا المشـروع، لنصـبح مـن جديـد لاجئـين مشـتتين بـدون

هوية وهي منظمة التحرير الفلسطينية، هناك قرارات متخذة وبرامج مُجمع عليها، لماذا لا تنفذ.

اذا كانت أوسلو هي الحل، فإنها أثبتت بالتجربة العملية أنها ليست الحل بدون إتهامات، فأوسلو أثبتت بوقائع على الأرض أنها لصالح إسرائيل، حيث أعطت لإسرائيل صلاحيات تهجير ومصادرة أراضي وصولاً لإنهاء المشروع الوطني والعودة الى اللجوء والتشرد والعامل الداخلي الأساسي هو الأساس في غياب وفي ظل الإنقسام، لماذا هذا قائم ومتأسس والإنقسام لا يستفيد منه أحد إلا أعداء الشعب الفلسطيني والجميع يعلم أنها صحيحة، السؤال هنا لماذا هذا الإنقسام مستمر منذ 17 عاماً.

في غياب إرادة سياسية وغياب تفكير وتدبير لحل مشاكلنا نحن لدينا استراتيجية ولدينا قرارات يجب تنفيذها ولكن كيف يتم تنفيذها بما يسمح الظرف المحيط بنا المحلي والدولي والإقلميي وكل ما نحتاجه إرادة سياسية.

➢ د.رياض الخضري:

السؤال المطروح، ما هو الهدف من عقد هذا المنتدى، هل Brain storming عصف فكري ام الخروج بتوصيات، وأتمنى من الجهة المنظمة لهذا المنتدى تشكيل لجنة للخروج بتوصيات تخرج الى القيادة الفلسطينية ويتم تبليغها بمجموعة من التوصيات متفق عليها بأن الوضع من سيء الى أسوأ.

➢ د. وجيه أبو ظريفة:

من بداية المنتدى لم ألمس الحديث عن استراتيجية فلسطينية بل هي عبارة عن تحديث تقريري عن واقع معاش سواء الاقتصادي او السياسي، والبيئة الإقليمية والدولية، بما ان الحديث عن صعوبة البيئة الإقليمية والدولية أصعب، والوضع الداخلي أكثر صعوبة والواضع الإسرائيلي أكثر ضغطاً، هل هذا سيأتي بنتائج معينة.

إن الإستراتيجية الفلسطينية ملامحها محددة، والبقاء على الأرض هذا الجزء **الأول والأهم**، هو حق تقرير المصير ورفع تكلفة الاحتلال الى ثلاث نقاط، ما يجب مناقشته كيف يمكن أن نوجد آلية عمل لها علاقة بتطبيق الإستراتيجية، وجميعاً يعلم ماذا نريد أن نفعل ولكن لا نعلم الطريقة.

ثانياً، واضح أن هناك خطاب سوداوي وبالضرورة يؤدي الى نتائج ذات طابع استسلامي، والمطلوب إيجاد آلية للضغط أو عملية ضغط من أجل تنفيذ ما يجب تنفيذه.

ثالثاً: الإنقسام غير مقبول ولكن التذرع بأوسلو والإنقسام وبقوة إسرائيل لوقف مسار عمل ما، فهذا مبرر غير كافي، هنا يعبر عن عجز حتى وان بقي الإنقسام ــ نطالب من أجل الإستقلال ولو بقي الاحتلال أكثر قوة منا لن نطالب ونقاتل من أجل تقرير المصير.

المطلوب كيف نواجه ما هو أمر واقعي، ولا نبحث عن تغيير هذا الأمر الواقع ولكن أيضاً في حل بقاء هذا الأمر الواقع ولا يجب ان يعيقنا عن العمل على تنفيذ الإستراتيجية الفلسطينية المكونة من البقاء على الأرض وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية.

➢ جمال ابو لاشين

في عصر التسعينات فقدنا الاشتراكية الدولية، فقدنا عدم الإنحياز في سنة 2001، أمريكا، المنظمات الدولية، والهيئات الدولية جميعها تعدت عليها وبعدها الانقسام، فنحن كفلسطينيين الأجسام التي كانت تدعمنا ونرتكز عليها فقدناها واحداً تلو الآخر، نحن في الوقت الحالي هناك صراع دولي ومتغيرات.

هل يوجد نظام دولي جديد يتشكل أم سيبقى دولياً بقيادة الولايات المتحدة؟

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت وسيط غير نزيه، لن نصل إلى ما نريد إلا بالنضال المستمر، لكن إن وجد نظام متعدد أعتقد أن يوجد فرصة لمرتكزات جديدة لنرتكز عليها.

➢ **د. منصور أبو كريم**

لماذا استراتيجية الصراع؟ للأسف نحن مع التوقيع على اتفاق أوسلو، اعتقد الشعب والقيادة الفلسطينية أن مرحلة إنهاء الصراع قد بدأت وبالتالي يجب التركيز على بناء مؤسسات الدولة وبناء استراتيجية لإنهاء الصراع وبدأنا نعمل وفق استراتيجية إنهاء الصراع ولكن الاحتلال الإسرائيلي و المجتمع الإسرائيلي إستمر في ادارة استراتيجية الصراع من خلال تعزيز وتثبيت حقائق جديدة على الأرض، ولذلك نحن اليوم أمام استراتيجيتين استراتيجية اسرائيلية لإدارة الصراع ترتكز على الأرض لمزيد من تثبيت حقائق جديدة من خلال الاستيطان والتهويد ومن خلال التضييق على الشعب الفلسطيني ودفعه باتجاه الهجرة واستراتيجية فلسطينية مقسمة ومشتتة ليس لها أي معالم وتعاني من ثلاث تحديات:

-**التحدي الأول:** يتمثل في البيئة الدولية وتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دورها في عملية السلام.

-**التحدي الثاني:** يتمثل في البيئة الاقليمية وحالة السيولة في البيئة الاقليمية والتي دفع الكثير من الدول العربية البحث عن توافقات واتفاقيات سلام مع إسرائيل بعيداً عن ربط ذلك مع القضية الفلسطينية.

-**التحدي الثالث وهو الأهم:** هو التحدي الفلسطيني الداخلي ويتمثل في الانقسام وتبعيات الانقسام وحالة التشظي والتفتت في الحالة الفلسطينية، لكن هل الصورة سوداوية بهذا الشكل ولا يمكن بناء استراتيجية فلسطينية وطنية لمواجهة هذه التحديات الدولية.

إن أي استراتيجية وطنية فلسطينية لإدارة الصراع وليس لإنهاء الصراع لأن إدارة الصراع فُرضت علينا بعد فشل استراتيجية إنهاء الصراع، ويجب أن ترتكز على تعزيز حالة الاشتباك السياسي والقانوني مع الاحتلال في المنظمات الدولية التي بدأت في العام 2009 والتي تمخضت عن دولة في الامم المتحدة وانضمام فلسطين للعديد من المنظمات الدولية والثانية إعادة الاعتبار للمقاومة الشعبية والنضال السلمي.

➢ **د.عماد أبو رحمة:**

مفهوم إدارة الصراع مفهوم محافظ ليبقي الأوضاع كما هي بدون تغيير ونحن بحاجة لإستراتيجية وطنية للمواجهة الشاملة مع الاحتلال وليس لإنهاء الصراع للتخلص من الاحتلال، التحرر الوطني باعتبار أن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال ونحو استراتيجية فلسطينية، هذا دلالة على عدم وجود استراتيجية فلسطينية موحدة او هناك تعدد للإستراتيجية الفلسطينية، أو هناك تعد للإستراتيجيات في طرف لازال متمسك بالإستراتيجية التي تقوم على التفاوض إلى ما لا نهاية على إحياء عملية التسوية أو تدخل أمريكا او تدويل القضية، من أجل تحويل السلطة الى دولة، وهذه الإستراتيجية بالتجربة وعلى لسان أصحابها ومن وضعوها وصلت الى طريق مسدود، ولكن يوجد إصرار على التمسك بها بالتوازي في استراتيجية حماس ومنطلقها غزة مشروع سلطة، حماس تبدأ من غزة وتنتهي بغزة وأصبحت ركيزة لرؤية استراتيجية السياسية لحركة حماس وبعد كل سنوات الإنقسام والحصار والأثمان السياسية الباهظة التي دفعتها حماس والتي دفعتها قضيتنا الفلسطينية والتي دفعها شعبنا، لا زالت تتمسك في هذه الإستراتيجية كوسيلة لإيجاد مكان او الإعتراف الإقليمي والدولي وذلك جعل الحركة تعبّر عن الحالة الفلسطينية.

باختصار هناك استراتيجية التجربة أثبتت فشلها، نحن بحاجة الى استراتيجية تتجاوز كل الإستراتيجيات السابقة الفاشلة، ونحن شعب تحت الاحتلال، عندما تفشل استراتيجية او آلية الجميع يبحث عن شيء جديد، نحن لا نبحث عن جديد وهنا تكون المأساة.

اذا تحدثنا عن استراتيجية مدخلها إنهاء الإنقسام لأننا شعب أقام سلطة قبل قيام دولة وتحت الاحتلال ويتصارع على السلطة وأقام الإنقسام حالة انكشاف غير عادية للنظام السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية خطوط التقسيم في المنطقة والإقليم والأحلاف الموجودة، المحور القطري – التركي وأتباعه، والمحور السعودي–المصري وأتباعه، وبدون توحيد للحالة الفلسطينية ضمن

استراتيجية ضمن خطة متفق عليها وخطة وطنية شاملة لمواجهة الاحتلال والإشتباك ميدانياً مع المشروع الإسرائيلي على الأرض ثم الإنطلاق للتدوير واستعادة مكانة القضية الفلسطينية عربياً وإقليمياً.

المشكلة هي المشاريع، هي مشاريع سلطة وارتبطت بمصالح ولم تعد مشروع حركة تحرر وطني للتخلص من الإحتلال.

➢ **د.إلهام شمالي:**

تنويه لنقطة الغاز في الشرق في شرق البحر المتوسط نحن نتحدث عن 122 ترليون قدم مكعب غاز موجد في أحواض شرق المتوسط حقول قانا – كريت–مارين–ليفيتان، هذه الحقول تقريباً تكفي الدول العربية أو الإستغلال المحلي وليس للتسويق او للتسويق في الدول الأوروبية، ولكن مع امتداد الحرب الروسية على أوكرانيا تحاول الولايات المتحدة تقليص من اعتماد الدول العربية على حقول الغاز الروسية، وهنا نجد ان سعي الولايات المتحدة مع إسرائيل لإنجاز الاتفاق مع لبنان، ولكن إسرائيل تحاول اليوم ونحن في هذه الألفية هي ألفية المياه والغاز والطاقة في الشرق المتوسط، حقول الغاز اليوم هي مصدر من مصادر او عامل من عوامل الصراع العربي – الإسرائيلي، ويجب ان نلتفت اليه وخاصة اننا نمتلك في غزة حقل غاز يجب التعامل معه بإمكانيات واستراتيجية تتناسب مع الحالة الاقتصادية او وضع انهيار اقتصادي الذي نتعايش فيه بدولة فلسطين. وأيضا ملف التطبيع كان مدخلاً لإنهاء الملف اللبناني لحقوق الغاز.

➢ **د. محمد أبو دوابة**

الجميع هنا متفقين على نفس موضوع وحديث المنتدى، ونحن نشهد أن دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني دائماً تتلمس القضايا بواقعية وحيادية أو بفلسطينية مطلقة.

ان أوسلو كإتفاق جيد ولم نتعمد أن نطرح أن إسرائيل قوضت أوسلو، وكان هناك سوء إدارة فلسطينية، أكثر ما يعجبني أن جميع المتداخلين يعلمون جيداً أن المصيبة في الإنقسام ولديهم معلومات سرية وإستراتيجية حول ردة الفعل الإسرائيلي والإقليمي والعربي ضد القضية الفلسطينية، أ.رمزي تحدث عن خط السلام من بيت حانون حتى الشيخ زويد وتقسيم آبار الغاز، والجميع يعلم عن المؤامرة ولكن لا نفعل شيئاً، نحن كمتداخلون وهم كمنفذون.

ومن حديث الدكتور الدجني، عندما أراد أن يطرح استراتيجية كيف نمسك يد حماس الغامضة سياسياً الفتية سياسياً التي تحتاج لغزة فقط لتبقى حية أن ننتقل لمربع التآخي وإنهاء الإنقسام الحقيقي.

سؤال إلى د. خالد

هل يمكن أن نمسك بيد حماس سياسياً كمنظمة التحرير وكسلطة فلسطينية ونتجاوز مرحلة الإنقسام البغيض، لأن الإنقسام أصبح أهم أدوات الصراع التي تستخدمها إسرائيل ضد القضية الفلسطينية؟

يجب أن نتجاوز موضوع أوسلو والإنقسام ولنبدأ بدل الإسترتيجية تكتيك بوضع خطط تكتيكية حتى نتفق على رفض هذه المؤامرة، ولكن جميعاً موافقين عليها.

➢ د. عودة عابد:

بكل ما طرأ من مستجدات سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي من نظام تآكل للنظام العربي الإقليمي ونشوء محاور جديدة محورها الاقتصادي، أصبح الإقتصاد عنصر هام في السياسة والتطبيع والمسارات الثابتة، والدول التي مازالت مستمرة ومنخرطة في التطبيع، وحماس التي مازالت في قلب المعادلة الفلسطينية أيضاً، وإسرائيل التي بدأت منذ سنوات تتحضر للتعامل مع النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب.

سؤال د. محمود

ماذا يفعل الفلسطينيون تجاه كل تلك التغيرات والمستجدات ولم يستطيعوا حل المعضلة الهامة وهي الإنقسام الفلسطيني المرير؟

➢ **الأستاذ عاطف:**

نحن بمركز التخطيط نحاول أن نضع المشروع الوطني الفلسطيني على البحث والتمحيص بكل ما يتعلق بالمشاكل الفلسطينية والقضايا التي تتعلق بهذا المشروع.

عندما انتقينا هذا العنوان ليس من باب العفوية لأننا امام حكومة إسرائيلية قالت ليس لكم عندنا حقوق هذا هو الموجود فتعاملوا من هذا القبيل.

لماذا ليس إنهاء الصراع ولكن نوع من إدارة الصراع لإنهاء الصراع لا يتطلب طرف واحد في غالب المعارك العسكرية تنتهي على طاولة المفاوضات والطرف الآخر لا يريد الجلوس على طاولة المفاوضات وبذلك لابد للبحث على إستراتيجية جديدة.

منتدى غزة للدراسات السياسية والإستراتيجية الثالث عشر

نحو استراتيجية فلسطينية لإدارة الصراع

نوفمبر 2022

المخرجات والتوصيات

جاء عقد المنتدى في ظل العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية التي أثّرت بالسلب على القضية الفلسطينية بسبب انشغال العالم بالأزمة الروسية الأوكرانية وبداية تحولات عالمية لإنهاء سياسة القطب الأوحد والإصطفافات الدولية الجديدة، ناهيك عن تحولات إقليمية متسارعة تعكس بصورة جلية انتهاء مرحلة المحاور وبدء مرحلة تدوير الزوايا الحادة والتي كان عنوانها مزيدا من الهرولة والتطبيع العربي تجاه إسرائيل، والقفز عن شروط المبادرة العربية الخاصة بالأرض مقابل السلام، انتهاءً بازدياد التغول والتطرف اليميني الرسمي والشعبي في إسرائيل والذي تُوِّج بانتخابات أفرزت حكومة هي الأشد تطرفاً ويمينية في تاريخ إسرائيل، يقوم برنامجها على مصادرة آخر قطعة من الأرض الفلسطينية.

وبناءً على هذه الأوضاع ومن خلال طرح الأوراق ومناقشتها ومن خلال الرؤى التي قدمها السادة المشاركون خرج المنتدى بالتوصيات الآتية:

- ضرورة قراءة التحولات في المتغيرات الدولية والإقليمية المتسارعة والعمل على وضع القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الدولي.
- ضرورة إعادة البعد القومي للقضية الفلسطينية.
- تحصين الجبهة الداخلية الفلسطينية وتعزيز مقومات الصمود.

- إطلاق حوار فلسطيني داخلي مع بذل جهد أكبر لإنهاء الإنقسام.
- تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية سياسية.
- ضرورة إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني من خلال تجديد الشرعيات.
- ملاحقة إسرائيل في المحافل والمنظمات الدولية وإحكام الحصار القانوني عليها.
- التنسيق مع الجاليات الفلسطينية في الشتات والأحزاب ومنظمات الرأي المؤيدة للقضية الفلسطينية في الغرب.
- الاتفاق على برنامج نضالي موحد يجعل احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية احتلالاً مكلفاً وليس مجانياً.
- تهيئة الوضع السياسي كرافعة مهمة لأي سياسات اقتصادية تُخرج الاقتصاد الفلسطيني من التبعية للإقتصاد الإسرائيلي.
- العمل على تعديل بنود اتفاق باريس الاقتصادي.
- انتهاج سياسات اقتصادية تدعم القطاعات الإنتاجية وخلق بيئة سياسية وإدارية مناسبة لمسار التنمية المستدامة.